الجمهـورية الجزائـرية الديـمقراطية الشـعبية

وزارة التعلـــيم العالـــي والبحث العلـــمي

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلـــــية العلـــوم الاجتـماعية

قسم: علم الاجتماع

تخصص:علم الاجتماع العائلي

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع العائلي

تحت عنوان

قياس الرضا لدى المرأة المستفيدة من برامج الوكالة الوطنية للتشغيل

عقود ما قبل التشغيل نموذجا

دراسة ميدانية ببلدية مستغانم

إعداد الطالبة:

لعلق صافية

تحت إشراف الأساتذة:

لجنة المناقشة:

صديق خوجة خالد رئيسا

راجعي مصطفى مشرفا ومقررا

سالمي وسيلة مناقشا

السنة الجامعية:2013/2012.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى من وضعت الجنة تحت أقدامها،إلى من رهن الفلاح والنجاح في الدنيا والآخرة برضاها،إلى أحلى وأغلى وأحن مخلوقة في الدنيا إلى حبيبتي ونور قلبي إلى من وضع إسمها ليعبر عن جوهرها إلى أمي العزيزة الغالية **"زينة"**.

إلى روح جدتي الطاهرة وروح أبي وإلى أخواتي "نورة" ،"فاطمة الزهراء" و"سميرة" وبنات أختي "جومانة" و" سلاف" و"لميس" وكل العائلة.

إلى صديقاتي ورفيقات دربي " فتيحة عكيك" و"خيرة" و"قادية" و"فتيحة بن جليجل" وكل زميلاتي في الدفعة.

إلى كل من ذكرهم القلب ولم يذكرهم القلم.

الشكر

الشكر الأول والأخير إلى الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لي في إتمام هذا الجهد المتواضع

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ المشرف **راجعي مصطفى** الذي كان له الفضل في توجيهي و الشكر الجزيل إلى جميع أساتذة علم الاجتماع وأخص بالذكر:الأستاذة **مشري فريدة**، الأستاذة **سالمي وسيلة** الأستاذة **مناد سميرة**،الأستاذ **ذرذاري محمد** ،الأستاذ **عربادي حسان**،والأستاذ **لعمارة محمد يحي**.

وإلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد

وشكرا.

مقدمة:

إن خروج المرأة للعمل في العصر الحديث أصبح ظاهرة منتشرة عبر العالم،هذه الظاهرة تستدعي الاهتمام والانتباه،فالمرأة باعتبارها نصف المجتمع يعد وضعها سواء داخل الأسرة أو خارجها وحتى في عملها ذا أهمية كبيرة.

إن التطور الكبير الذي في المجتمعات ،وفي المجتمع الجزائري على وجه الخصوص مس بدرجة كبيرة مكانة المرأة ووظيفتها ،حيث حصلت هذه الأخيرة على على قسط وافر من حقوقها الاجتماعية والسياسية وهذا ما تعبر عنه السياسات الجزائرية بجلاء من خلال استفادتها من فرص التعليم والتكوين،لكن تبقى نتائج هذه الاستفادة حيثيات يجب الغوص فيها،زمن هنا فقد تطرقت في موضوع بحثي إلى إطار تمهيدي وإطار ونظري وإطار منهجي.

تطرقت في الإطار التمهيدي إلى إشكالية البحث والتي تمثلت في ما إذا كانت عقود ما قبل التشغيل كعمل تحقق الرضا لدى النساء المستفيدات منها،ثم غلى فرضيات البحث إضافة إلى بيان أهمية وأهداف البحث ثم دوافع اختيار الموضوع الذاتية والموضوعية ،ثم تحديد المصطلحات الإجرائية للبحث وكعنصر أخير في هذا الإطار تطرقت إلى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع.

وفي الإطار النظري كفصل أول تطرقت إلى ثلاثة مباحث،في المبحث الأول تطرقت إلى التعريف بالوكالة الوطنية للتشغيل مع بيان شروط الإنتساب لها وأهدافها ثم تطرقت إلى تعريف عقود ما قبل التشغيل وشروط الإنتساب لها ،ثم تطرقت إلى أنواع عقود ما قبل التشغيل،وكمبحث ثان تطرقت إلى موضوع عمل المرأة في المجتمع الجزائري من خلال عمل المرأة في السياسة الجزائرية ثم خروج المرأة إلى العمل في المجتمع الجزائري ودوافع هذا الخروج،وكمبحث ثالث تطرقت إلى مكانة المرأة في المجتمع الجزائري من خلال مكانتها في المجتمعات القديمة ثم مكانتها في المجتمع الجزائري التقليدي ثم الحديث،إضافة غلى التطرق إلى وضعيتها قبل الثورة وأثناءها.

وفي الإطار التطبيقى تطرقت إلى منهجية البحث والتي تمثلت في اختيار النهج الكمي كمنهج متبع في البحث وتقنية الاستمارة ثم اختيار العينة ةالتي تمثلت في العينة القصدية ،ثم تطرقت إلى عرض النتائج وتحليلها في ضوء الفرضيات لأخلص إلى الاستنتاج العام والخاتمة.

تمهيد:

ترتبط وضعية المجتمع في بعض وجوهها بالمرأة،باعتبارها فاعلا مهما في الحياة الاجتماعية وتقصي السيرورة التاريخية يشير إلى أن المرأة احتلت مواقع ومكانات اجتماعية اختلفت باختلاف تلك المجتمعات.وفي ضوء ما سبق سنتناول في هذا الفصل ثلاثة مباحث، نتطرق في المبحث الأول إلى التعريف بالوكالة الوطنية وبيان أهدافها إضافة إلى التعريف بعقود ما قبل التشغيل وبيان أهدافها وشروط الانتساب لها.

أما في المبحث الثاني فسنتطرق إلى عمل المرأة في المجتمع الجزائري من خلال التطرق إلى عمل المرأة في السياسة الجزائرية من خلال المواثيق والدساتير،ثم نتطرق إلى دوافع خروج المرأة إلى العمل.

وفي المبحث الثالث سنتطرق إلى مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية من خلال تحديد مفهوم الأسرة بصفة عامة لغة واصطلاحا ثم نتطرق إلى أنواع الأسرة ثم إلى خصائص الأسرة الجزائري التقليدية والحديثة وفي الأخير نتطرق إلى مكانة المرأة في المجتمعات التقليدية القديمة ثم في المجتمع الجزائري القديم والحديث.

المبحث الأول:الوكالة الوطنية للتشغيل(ANEM)

المطلب الأول:التعريف بوكالة التشغيل الوطنية وأهدافها

1- التعريف بالوكالة:

هي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم77/66المؤرخ في 17 محرم 1427هـ الموافق لـ : 18 فبراير 2006م،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي وهي تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل،وهي المسئولة عن تنظيم وإدارة سوق العمل وكجزء من تنفيذ السياسة الوطنية للعمالة التي تقررها الحكومة المؤسسة.[1]

2- شروط التسجيل بالوكالة:

- ذوي الجنسية الجزائرية.
- أن يكونوا بالغين من العمر من 18 إلى 35سنة.
- مثبتين لوضعيتهم إزاء الخدمة الوطنية.
- حائزين على شهادات ومثبتين لمستواهم التعليمي والتأهيلي والمؤهلات المهنية.

3- أهداف الوكالة:

- منح فرصة للإدماج في الحياة المهنية.
- وضع عروض العمل المتوفرة في الفضاء المخصص لها.
- التمكين من إعداد وتجسيد المشاريع المهنية.

المطلب الثاني:أنواع عقود الوكالة الوطنية للتشغيل

1- جهاز المساعدة على الإدماج المهني:

وهو جهاز مسير بأحكام المرسوم التنفيذي رقم 08-126 والمؤرخ في أفريل 2008،تسيير ومتابعة وتقييم ومراقبة هذا الجهاز تتكفل به الوكالة الوطنية للتشغيل بالتعاون مع المديريات الولائية للتشغيل.

2- جهاز عقود ما قبل التشغيل:

إن تسيير ومتابعة وتقييم ومراقبة هذا الجهاز تتكفل به الوكالة الوطنية للتشغيل.

المطلب الثالث:التعريف بعقود ما قبل التشغيل

1- التعريف بعقود ما قبل التشغيل:

هو جهاز يعمل على الإدماج الاجتماعي لمختلف فئات الشباب الجزائري،وذلك من خلال عقود من شأنها توفير مناصب عمل حسب مؤهلات الشباب الدراسية والشهادات المهنية.

[1] www.ANEM.dz

2- شروط الاستفادة من عقود ما قبل التشغيل:

- الجنسية الجزائرية.
- السن بين 19و35سنة.
- انعدام مصادر الدخل.
- إثبات الوضعية اتجاه الخدمة الوطنية.
- تقديم شهادات التعليم أو الكفاءة المهنية.

3- أهداف عقود ما قبل التشغيل:

- المساعدة على الإدماج الاجتماعي لمختلف فئات الشباب الجزائري.
- ترقية نشاطات التنمية ذات المصلحة المحلية.
- محاربة الفقر والإقصاء والتهميش الذي يعاني منه الشباب الجزائري.

المطلب الرابع:أنواع عقود ما قبل التشغيل

1- عقود الخاصة بالمؤسسات الخدماتية ومؤسسات الدولة(DAIP)

- جهاز المساعدة على الإدماج المهني(DAIP).
- عقد عمل يخص الجامعيين والتقنيين الساميين(CID)،يقدر الراتب الشهري بالنسبة لخرجي الجامعات بـ : 15000دج،أما بالنسبة للتقنيين السامين فيقدر بـ: 10000دج.
- عقد يخص خرجي مراكز التكوين المهني والتمهين(CIP)،يقدر الراتب الشهري بـ: 8000دج.
- لمن لا يملكون شهادة.

2- عقود خاصة بالمؤسسات الخاصة والعمومية(CTA)

- عقد العمل المدعم(CTA).
- عقد يخص الجامعيين والتقنيين السامين(CID)،يقدر الراتب الشهري لخرجي الجامعات بـ: 2000دج + مساهمة المستخدم،أما بالنسبة للتقنيين السامين فيقدر الراتب الشهري بـ:10000دج + مساهمة المستخدم.
- عقد يخص خرجي التكوين المهني والتمهين(CIP)،يقدر الراتب الشهري بـ:8000دج +مساهمة المستخدم.

المبحث الثاني:المرأة والعمل في المجتمع الجزائري

المطلب الأول:عمل المرأة في السياسة الجزائرية

1- المرأة العاملة في ميثاق الجزائر 1964:

يتمثل هذا الميثاق في مجموعة من النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لحزب جبهة التحرير الوطني إنعقد في 16-21 أفريل 1964 بالجزائر العاصمة،وفيما يخص المرأة العاملة "المساواة بين الرجل والمرأة يجب أن تكون أمرا واقعا،وينبغي للمرأة أن تضمن ترقيتها بواسطة العمل"[1]

ومن هنا نرى بأن ميثاق الجزائر أكد على حق المرأة في العمل وحقها في المساواة مع الرجل.

2- المراة العاملة في الميثاق الوطني 1976:

إن الميثاق الوطني بصفته المصدر الأساسي لسياسة الأمة وقوانين الدولة المصادق عليه بعد استفتاء 26 يونيو 1976،يؤكد على حقوق المرأة السياسية،وفتح لها المجال للتعليم والعمل،واعتبر الميثاق النساء قوة قابلة للإستعمال عند الحاجة حيث ورد فيه "أن المرأة احتياطي قيم لقوة العمل في البلاد"[2]

3- المرأة العاملة في الدستور:

أكدت كل الدساتير الجزائرية على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات الحياة ،وعليه فقد نصت المادة (41)من دستور 1976 على أن "تكفل الدولة المساواة لكل المواطنين،وذلك بإزالة العقبات ذات الطابع الإقتصادي والاجتماعي والثقافي،التي تحد في الواقع من المساواة بين المواطنين في التنظيم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي"[3] وعليه يمكن القول أن المادة (41) قد ضمنت كل الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية للمرأة الجزائرية.

وفي دستور 1989 المعدل في استفتاء 28 نوفمبر 1996 جاء الباب الخاص بالحقوق والحريات في المادة (29) منه كل المواطنين سواسية أمام القانون،ولا يمكن أن يتذرع بأي تمييز يعود سببه إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف أخر شخصي أو اجتماعي"[4] وعلية فالمادة (29) تؤكد مسؤولية كل المواطنين الجزائريين أمام القانون مهما كانت ظروفهم وبالتالي هي تؤكد المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون.

المطلب الثاني :خروج المرأة للعمل في الجزائر:

إن جملة التغيرات التاريخية والاجتماعية والسياسية والثقافية كان لها الأثر البالغ بدرجات متباينة في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية للأفراد وتركيبة الأدوار المنسوبة إليهم.والمرأة باعتبارها جزءا هاما من المجتمع فقد انعكست هذه التغيرات على وضعها وعلى جملة الأدوار المنوطة إليها،فبعدما كانت

[1] عوفي مصطفى،**الوضع الاجتماعي للمرأة العاملة في القانون المعاصر:دراسة ميدانية بجامعة باتنة**،رسالة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية،قسنطينة،2003/2002،ص45.
[2] المرجع نفسه،ص ص106-107.
[3] المرجع نفسه،ص106.
[4] المرجع نفسه،نقلا عن الجمهورية الجزائري الديمقراطية الشعبية،الميثاق الوطني،1976،ص144.

تكتفي بأدوارها كأم ،وزوجة ،وربة بيت،أضحى لها دور آخر هو مزاولتها لعمل أو نشاط خارج البيت والذي تتقاضى مقابله أجر معين.

إن مساهمة المرأة في قوة العمل يحقق من جهة تطوير أوضاعها الاجتماعية وتحسين قدراتها الاقتصادية،ومن جهة أخرى فهو مؤشر إيجابي عن مدى إسهامها في عملية الإنتاج وفي المحصلة النهائية،يحقق للمرأة مكانتها وليس حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية.

لقد ظلت المرأة الجزائرية في زمن الاستعمار تعاني من الحرمان المطلق،وحتى بعد الاستقلال الذي حققته الجزائر سنة1962 تواصلت حالة الحرمان مع اختلاف المسببات،ولكن الأوضاع تغيرت مع الزمن ،وتوفرت بعض الإمكانيات ففتح المجال أمام المرأة في مختلف مجالات الحياة العامة فأصبحت متواجدة في قطاعات التعليم،الصحة،الإعلام،والقضاء،بل تعدت كل ذلك لتخوض المرأة معترك السياسة وأصبحت تنافس الرجل على أعلى منصب في الدولة وحسب الإحصاءات الواردة لسنة 2002 قدرت وجود مليون و321 ألف امرأة عاملة،أي بنسبة 14,20 بالمئة من مجموعة الفئات العاملة في البلاد

المطلب الثالث: دوافع خروج المرأة للعمل:

لقد ساهمت مجموعة من العوامل في دفع المرأة بمختلف أدوارها الاجتماعية(امرأة غير متزوجة،امرأة متزوجة،أم) إلى الخروج إلى ميدان العمل ومن أهم هذه العوامل مايلي:

1- **الدافع الاقتصادي:**

والمقصود هو حاجة المرأة لكسب قوتها أو حاجة الأسرة للاعتماد على دخل الأم حيث تبين أن العمل في حد ذاته أهمية كبرى في حياة المرأة،ففي مقال "**وايت وجاسدون**" وجدنا عند السؤال 325 امرأة عاملة بأن يرتبن عشرة موضوعات حسب أهميتها ،فكان العمل المنظم الثابت في المقدمة،وترتيب الأجر المرتفع في التعليم في المرتبة المادية وبمناقشة عند الدوافع يتضح أن هناك بحوث بينت وجود حاجة مادية أي لا يمكن للأسرة أن تستغني عن عمل المرأة بينما عمل المرأة لا يعتبر ضرورة قصوى ،وإنما يساعد في رفع المستوى الاقتصادي والثقافي للأسرة.[1]

ومما لا شك فيه أن المشكلة الاقتصادية من أهم المشكلات في حياة النساء العاملات لأن السعي وراء لقمة العيش يمتص المرأة من الشروق إلى الغروب،فالعمل بعمل على تحقيق مطالب أبنائها الاقتصادية وتأمين مستقبلهم،وبذلك يعمل على استقلاليتها الاقتصادية وتحطيم تبعيتها للغير،حيث أكد تايلور في دراسة أن دافع العمل قد يرتبط ارتباطا كليا بالمال فالناس قد يرسخ في اعتقادهم أن المال هو مدخل السعادة ولذلك عندما يحسون بنقص في حياتهم يطالبون بالمال مباشرة[2]

وهناك دراسة أجرتها **تماضري زهري حسون** حول" تأثير المرأة العاملة على التماسك الأسري" وتوصلت إلى أن الرغبة في زيادة دخل الأسرة وتحسين المستوى المعيشي كان السبب الرئيسي الذي

[1] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح،مرجع سابق،ص85.
[2] تماضري زهري حسون،**تأثير عمل المرأة على التماسك الأسري في المجتمع العربي**،مجلة الأمن والحياة،العدد 114،أفريل،1996،ص50.

دفع أغلبية السيدات لمزاولة العمل المأجور خارج المنزل،خاصة اللواتي ينتمين إلى الطبقة ذات الدخل المنخفض والمتوسط بنسبة تفوق 88بالمئة.[1]

2- الدافع النفسي الذاتي:

إن حب الظهور والحاجة إلى الانتماء وتحقيق الذات قد يسبب خروج المرأة إلى ميدان العمل،وقد بينت الدراسات نتائج الاختبارات السوسيولوجية والاسقاطين أن المرأة قد حققت الإحساس بالكيان الاجتماعي والإحساس بالقيمة والقدرة على تحمل المسؤولية،كما أكد رؤساء المرأة في العمل أن لديهم الاستعداد للتضحية من أجل العمل كما لاحظوا أن انتقال المرأة أدى على ارتفاع مستوى العلاقات الإنسانية في محيط العمل،وبظهور أيضا من هذه البحوث أهمية الدوافع النفسية حيث يتحقق للفرد من خلال الخبرة والممارسة والتفاعل بين الزوجة والزوج وذلك لامتلاكها لمفهوم إيجابي عن ذاتها.

كما بين مسح**" شوتيك"** لخرجي الكليات أن 25بالمئة من السيدات يعملن من أجل الحصول على الرضا وفي دراسة **يارو** قررت نسبة 41بالمئة من العاملات من الطبقة المتوسطة يعملن أملا من أجل أن يحققن ويرضين حاجاتهن للبقاء بصحبة الآخرين فهناك ميل عام بين المشتغلات المتزوجات أكثر من المشتغلات غير المتزوجات في اعتبار أن العمل هام يعطيهن الإحساس بالقيمة إلى جانب الاستمتاع بالعمل وهناك دافع آخر الرغبة في صحبة الآخرين .[2]

3- الدافع التعليمي التحصيلي:

نجد أن الأسرة قد أولت اهتماما كبيرا وجهودا معتبرة بالنسبة لتعليم المرأة وتكوينها،قد ساهمت المرأة العاملة في عدة مجالات وذلك لرفع مستواها وفرض وجودها،وقد ساعدها ذلك على انتشار التعليم والتوسع في كل مرحلة خصوصا في الخمس السنوات الأخيرة،وقبول المرأة في التخصصات العلمية الدقيقة في الطب والعلوم إلى جوار التخصصات التقليدية كالتمريض والتدريس،هذا بالإضافة إلى وجود المرأة في وظائف إدارية ومهنية عالية ومساهماتها في عمليات اتخاذ القرارات في صالح تعليم المرأة وتوجيهها وكذا في عملية التدريب و الاختبار المهني للمرأة.وقد تبين من خلال دراسة آيد أن طالبات الكليات ذوات الرغبة الشديدة في العمل يؤكدون الحاجة إلى التنوع،فدافعهن للعمل مرتبط بالحصول على درجة جامعية والتي بدورها دليل على دوافع التحصيل،كما تظهر أهمية دافع التحصيل من نتائج بحث كلير التي تبين منها أن الأمهات المشتغلات قطعن مرحلة في التعليم أكثر من تلك التي قطعتها غير المشتغلات وأن الأمهات المشتغلات يتوقعن الاستمرار في العمل بعد الزواج لذا فإن التحصيل الدراسي والحصول على مستويات تعليمية راقية يمكن أن تكون دافعا للعمل والخروج إلى العمل عادة تكتسبها المرأة.[3]

وهكذا تجدر الإشارة إلى القول أن عمل المرأة يرتبط بتعليمها فسنتتبع القيام بعمل مهني مناسب مع شهاداتها المحصل عليها.وفي هذا الصدد تقول الباحثة **"سيمون بوفوار"** أنه بالتعليم استطاعت المرأة أن

[1] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح،المرجع السابق،ص85.
[2] المرجع نفسه،ص89.
[3] فاطمة أحمد خفاشي،**الصحة النفسية ومرونة السلط العاملات وغير العاملات**،دار المعرفة الجامعية،1995،ص63.

تحقق النجاح في الالتحاق بالعمل خارج البيت حيث سمح لها أن تؤكد استقلاليتها وبحصولها على شهادات علمية فتحت لها أبواب المهن الأساسية .[1]

4- الدافع الاجتماعي:

إن الدافع الاجتماعي هو الآخر من بين الدوافع الأساسية التي جعلت المرأة تخرج إلى ميدان العمل وقد تلقت المرأة تشجيعا واهتماما اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وهذا ما جعلها تدخل في عدة مجالات من العمل وفي القطاعات بأنواعها وفي خدمات تنمية المجتمع هذا بالإضافة إلى مجالات الصحة والإعلام.[2] لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية وإبداء أرائها المختلفة ومن ثم فرض وجودها في المجتمع مما يسمح لها أن يكون لديها سلطة ،كما أن الشعور بالمسؤولية لدى المرأة العاملة وفرض ذاتها اجتماعيا.

كل هذه العوامل مكنت المرأة من تخفيف متطلبات الأسرة ومسؤولياتها وساعد المرأة على القيام بدور ربة المنزل والأم أيضا بدور العاملة.

[1] Jak Havel,**le travail à l'extérieur à la promotion de la femme: la condition de la femme**,ed:amand colin,sans date,p130.

[2] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح،مرجع سابق،ص89.

المبحث الثالث: مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية

المطلب الأول:مفهوم الأسرة الجزائرية

1- مفهوم الأسرة:

إن مفهوم الأسرة بصفة عامة على غرار المفاهيم السوسيولوجية الأخرى يتسم بالتعدد،وذلك نتيجة لاتصال الأسرة كموضوع للدراسة بجوانب مختلفة من الحياة،و الأسرة الجزائرية بصفة خاصة تشترك في تعريفها –في بعض الجوانب-مع التعاريف الأخرى لكنها تختلف معها في جوانب أخرى وهذا نظرا لخصائص المجتمع الجزائري التي تميزه عن باقي المجتمعات الأخرى وفيما يلي بعض التعاريف الغربية والعربية للأسرة إضافة إلى مفهوم الأسرة الجزائرية:

أ- مفهوم الأسرة لغة:

إذا جئنا إلى أصل كلمة أسرة نجد زهير حطب يحددها على النحو التالي: "كلمة أسرة تحمل في معناها صورة مصغرة للحياة الاجتماعية في العصر الجاهلي،حينما كان الناس مرتبطين بالقبائل والعشائر والبطون(....)،ومن هنا فإن كلمة أسرة هي في نطاق الفعل أسر،ولعلها صيغة أخرى للفعل أزر بمعنى ناصر وقوى وشدد بتبديل السين بزاي،وهذا أمر معروف وكثير الحدوث في اللغة العربية."[1]

ب- مفهوم الأسرة عند المفكرين الغربيين:

يعرفها "برجس" بأنها "جماعة من الأشخاص يرتبطون عن طريق الزواج أو الدم أو التبني ويسكنون معا بصورة مستقلة وبينهم تفاعلات مستمرة نتيجة لقيامهم بأدوار اجتماعية معينة ،ومن هنا تكون لهم حضارة مشتركة"[2]

ويعرف "ماكيفر وبيدج" الأسرة بأنها "جماعة تحددها علاقة محكمة وعلى درجة من القوة في التحمل تمكنها من إنجاب الأطفال وتربيتهم،ولها علاقات بعيدة أو جانبية،ولكنها تنشأ من حياة الأزواج معا والذين يكون من نسلهم وحدة متميزة"[3]

أما "أنتوني غدنز" فيعرف الأسرة بأنها"مجموعة من الأفراد الذين يرتبطون ببعضهم بروابط الدم أو بالزواج أو بالتبني والذين يمثلون وحدة إقتصادية،يعتبر الأعضاء البالغون فيها مسئولين عن تربية الأطفال وتشتمل كل المجتمعات المعروفة على شكل من أشكال التنظيم الأسري،على الرغم من أن طبيعة العلاقات الأسرية تختلف إختلافا بينا،وعلى حيث أن الشكل السائد للأسرة في المجتمع الحديث هو الأسرة النووية فما تزال هناك أشكال عدة قائمة على العلاقات الأسرية الممتدة"[4]

ومن خلال ما سبق يمكن القول أن المفكرين الغربيين اعتمدوا في تعريفهم للأسرة على طبيعة العلاقات التي تربط الأفراد بعضهم ببعض والتي تمثلت في رابطة الزواج أو الدم أو التبني وطبيعة الأدوار التي يؤديها كل فرد داخل الأسرة.

---

[1] العياشي عنصر،**الوطن العربي من الأبوية إلى الشراكة**، مجلة الأسرة في عالم الفكر،العدد3،2008،ص283.
[2] فهمي سليم الغزوي،**مرجع سابق** ،ص ص213.
[3] المرجع نفسه،ص22.
[4] أنتوني غدنز،**مرجع سابق** ،ص255.

ج- مفهوم الأسرة عند المفكرين العرب:

ترى الباحثة **"سناء الخولي"** أن "الأسرة تمثل الجماعة الأولى التي يتكون منها البنيان الاجتماعي وهي أكثر الظواهر وتأثيرا في الأنظمة الاجتماعية الأخرى كما كانت ولا تزال عملا هاما رئيسا من عوامل التربية والتنشئة الاجتماعية للأبناء"[1]

يعرف الدكتور **"حليم بركات"** بأنها "وحدة اجتماعية إنتاجية تشكل مركز النشاطات الاقتصادية والاجتماعية،تقوم على الإلتزام المتبادل والمودة،وأبوية من حيث تمركز السلطة والمسئوليات،ومن حيث الإنتساب ،وهرمية على أساس الجنس والعمر،ثم إن هناك خصائص أخرى تتعلق بالزواج والإرث والطلاق وبنوعية علاقات العائلة بالمجتمع ومؤسساته"[2]

ويرى الدكتور **"حسين عبد الحميد رشوان"** أن "مصطلح الأسرة الذي يقابل لفظ "FAMILY" في الانجليزية يعني معيشة رجل وامرأة أو أكثر على أساس الدخول في علاقات جنسية يقرها المجتمع وما يترتب على ذلك من واجبات وحقوق كرعاية الأطفال المنجبين وتربيتهم، ثم امتيازات كل من الزوجين إزاء الآخر وإزاء المجتمع ككل"[3]

لقد كان تركيز المفكرين العرب في تعريفهم للأسرة نابع من خصوصيات الأسرة العربية وقد ركزوا على مفهوم الأسرة كجماعة أولية للفرد فضلا عن تحديد وظائفها وطبيعة العلاقات التي تربط بين أفرادها والتي تمثلت في علاقات المودة والالتزام المتبادل حيث تكون طبيعة السلطة داخلها أبوية.

د- مفهوم الأسرة الجزائرية:

تعرف المادة (02) من قانون الأسرة الجزائرية الأسرة على أنها "الخلية الأساسية للمجتمع وتتكون من أشخاص تجمع بينهم الصلة الزوجية وصلة القرابة"[4]

أما "مصطفى بوتفنوشت" فيعرف الأسرة الجزائرية بأنها " تلك المؤسسة التي تكون من الثنائي الزواجي(الزوج والزوجة) وأبنائهما وتقوم بينهما علاقات الترابط والتفاعل في إطار ثقافة مشتركة"[5]

و يعرفها "بيار بورديو": "هي وحدة أساسية، وحدة اقتصادية و دينية و سياسية، وحدة المصالح و الأشغال، بحيث أن الأعمال التي تقوم بها النساء من صناعة الأواني و جني الثمار، بينما الذكور يقومون بالحصاد.كما أن الأسرة الجزائرية وحدة اجتماعية و هي مركز و منبع توجيه الأمور، و هي نموذج، قائمة عليه كل البناءات الاجتماعية"[6] .

---

[1] سناء الخولي،**الزواج والعلاقات الأسرية**،دار النهضة،بيروت،ط2،1983،ص49.

[2] حليم بركات،**المجتمع العربي المعاصر**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1986،ص157.

[3] حسين عبد الحميد أحمد رشوان،**دور التغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض**،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،مصر،1983،ص179.

[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**قانون الأسرة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،ص26.

[5] مصطفى بوتفنوشت،**العائلة الجزائرية(التطور والخصائص الحديثة)**،تر:أحمد دمري،ديوان المطبوعات الجامعية،1984،ص37-ص38.

[6] - Pierre (B**). Sociologie de l'Algérie**, presses universitaires de France, paris, 4ème ed, 1963, p 13.

ويرى كل من "دبزي العيد" و "روبير ديكلوتر" أن الأسرة الجزائرية: "جماعة منزلية تدعى "العايلة"، مكونة من الأقارب المقربين الذين يشكلون وحدة اجتماعية – اقتصادية قائمة على علاقات الالتزام من تبعية و تعاون قائمة على روابط من الواجبات المتبادلة"[1].

وفي ظل التعاريف السابقة ، يمكن القول أن الأسرة الجزائرية جماعة منزلية واجتماعية تكون وحدة بنائية داخل المجتمع و يضمن استمرارها الوظائف التي للفرد و المجتمع و أشكال التضامن و التفاعل الاجتماعي القائم بين أفرادها الذين يشغلون ادوار اجتماعية يحددها المجتمع.

المطلب الثاني: أنواع الأسرة:

لقد اختلف العلماء في تحديد مفهوم الأسرة ومنه تحديد أواع الأسرة لذا عمدوا إلى تصنيفها كل حسب وجهة نظره التي وضعها ومعاييره الخاصة وفيما يلي تصنيفات الأسرة:

1- من حيث الشكل:

من حيث بنية أو شكل الأسرة هناك 3 أنواع من الأسر :

أ. الأسرة الممتدة:

وهي عبارة عن "جماعة متضامنة،الملكية فيها عامة،والسلطة لرئيس الأسرة أو الجد الأكبر،أو بمعنى آخر هي الجماعة التي تتكون من عدد من الأسر المرتبطة،سواء كان النسب فيها إلى الرجل أو المرأة،ويقيمون في مكان واحد"[2]

وهذا الشكل الأكثر شيوعا في المجتمعات التقليدية القديمة،وهو لا يزال موجودا في المجتمعات الزراعية الريفية.

ب. الأسرة النووية:

ويطلق عليها اسم الزواجية أو الأسرة البسيطة،وهي أصغر وحدة قرابية في المجتمع،تتألف من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين،يسكنون معا في مسكن واحد وتقوم بين أفرادها التزامات متبادلة اقتصادية وقانونية واجتماعية."[3]

[1] - Rabzani (M) **.La vie familiale des femmes algérienne salariées**, Paris, l'Harmattan, coll, Histoire et pespectives méditerranéennes, 1997, p 15.

[2] محمد أحمد البيومي وآخرون،**الأسرة والمجتمع**،دار المعرفة الجامعية،2006،ص09.

[3] محمد الجوهري وآخرون،**ميادين علم الاجتماع**،دار المعرفة،مصر،ط5،1980،ص241.

ج- الأسرة المركبة:

وهي عبارة عن "نموذج أسري يقوم على نظام تعدد الزوجات لزوج واحد وإخوة غير أشقاء،مما ينشىء في هذه الأسرة أنماطا مختلفة من العلاقات الاجتماعية التي تدور بين الإخوة والأخوات غير الأشقاء،والزوج وأبناء زوجته،أو الزوجة وأبناء زوجها"[1]

2- من حيث الإنتساب الشخصي:

أما من حيث الانتساب الشخصي للفرد داخل الأسرة فهناك نوعين من الأسر:

أ- أسرة التوجيه:

وهي التي يولد فيها الإنسان فتقوم بإكسابه القيم والعادات والتقاليد والمعايير الاجتماعية،وتعمل على إعداده لأداء دور في المجتمع.

ب- أسرة التناسل:

"وهي التي يكونها الإنسان عن طريق الزواج والإنجاب"[2]

3- من حيث محور القرابة:

ومن حيث محور القرابة نجد هناك 3 أنواع من الأسر:

أ- أسرة الإنتساب إلى الأب:

حيث أن الطفل ذكرا كان أم أنثى ينتمي إلى أسرة أبيه ويكون عضوا فيها.

ب- أسرة الإنتساب إلى الأم:

وفي هذا النوع من الأسر ينتمي الطفل الذكر أو الأنثى إلى أسرة أمه ويصبح عضوا فيها.

ج- الأسرة المزدوجة:

وفي هذا النظام تكون الجماعة القرابية التي ينتمي إليها الفرد من بعض أهل أبيه وبعض أهل أمه.[3]

ومن الملاحظ أنه في الأسرة الجزائرية يكون الإنتساب فيها إلى الأب،وهذا طبقا لما جاءت به الشريعة الإسلامية،كما أنهم ينتمون إلى نفس عقيدة الأب حتى ولو كانت الأم من ديانة مختلفة عن الديانة الإسلامية.

4- من حيث توزيع السلطة في العائلة:

ومن حيث توزيع السلطة داخل الأسرة نجد 4 أنواع من الأسر:

---

[1] محمد عاطف غيث،**قاموس علم الاجتماع**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2006،ص145.
[2] عبد الله الرشدان،**علم اجتماع التربية**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1983،ص118.
[3] المرجع نفسه ،ص118.

أ- الأسرة الأبوية:

حيث يكون فيها السلطة المطلقة للأب على جميع أفراد الأسرة،صغارا وكبارا،ذكورا وإناثا.

ب- الأسرة الأموية:

وفي هذا النظام يكون للأم السلطة المطلقة في اتخاذ القرارات وتسيير المنزل.

ج- الأسرة البنوية:

تكون السلطة في هذه الحالة في يد الإبن وعادة ما يكون الإبن الأكبر.

ج- أسرة المساواة:

وهي أسرة تقوم على أساس المساواة في السلطة والحرية في إتخاذ القرارات كما أنها تتميز بالديمقراطية،وهذا النوع من الأسر نجده في الأسر الحديثة.

المطلب الثالث:الخصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية

1- خصائص السوسيولوجية للأسرة الجزائرية التقليدية:

أ- أسرة ممتدة:

يقول بيار بورديو(Pière Bourdieu) "الأسرة الممتدة هي الخلية الاجتماعية الأساسية النموذج الذي صورته تنظيم البنيات الاجتماعية،لا تقتصر على جماعة الأزواج وذريتهم،بل ولكنها تضم كل الأقارب التابعين للنسب الأبوي،جامعة بذلك تحت رئاسة قائد واحد وعدة أجيال في جمعية واتحاد حميمين"[1]

ومن هنا يمكن القول أن الأسرة الجزائرية التقليدية هي أسرة ممتدة تضم في إطارها مجموعة من الأسر الزواجية وكل ما يتصل بالنسب الأبوي من أقارب. .

ب- العائلة الجزائرية وحدة اجتماعية إنتاجية:

فهي نواة التنظيم الاجتماعي و الاقتصادي تسودها علاقات التكافل و التعاون و الود و الالتزام الشامل بفعل ضرورات الاعتماد المتبادل[2] و التوحد في المصير المشترك حيث يصبح الفرد يقاسم الأعضاء الآخرين فرحهم و حزنهم و مكاسبهم و خسائرهم، كما أنها وحدة اقتصادية متضامنة، يقوم فيها الأب بإعالة زوجته و أبنائه، و تقوم الأم بأعمال المنزل، و قد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون من دخل الأسرة[3].

[1] Pière Bourdieu, **sociologie de l'algérie**,p93

[2]- حليم بركات، مرجع سابق، ص 232.

[3] - القصير عبد القادر، **مرجع سابق**،ص 64.

ج- العائلة الجزائرية الأبوية:

هي عائلة بطريقية (Patrical) الأب فيها و الجد هو القائد الروحي للجماعة العائلية، ينظم فيها أمور تسيير التراث الجماعي و له مرتبة خاصة تسمح له بالحفاظ عليها و يكون غالبا بواسطة نظام محكم قائم على تماسك و تضامن الجماعة المنزلية.

ويضيف قائلا أنها عائلة أكناتية (Agnatique) النسب فيها ذكوري أي الانتماء فيها يبقى للأب[1].

و هذا ما توصل إليه "حليم بركات" في كتابه المجتمع العربي المعاصر:"أنها عائلة أبوية من حيث تمركز السلطة و المسؤوليات و الامتيازات ومن حيث الانتساب"[2].

د- العائلة الجزائرية هرمية على أساس السن و الجنس:

فهي هرمية لا يزال التميز فيها قائما على حد بعيد رغم حصول تحولات هامة على أسس الجنس و العمل و التنشئة السلطوية[3] ، فالعائلة في المجتمع الجزائري، يظهر فيها نظام الانتساب في خط ذكوري و بذلك يمكننا أن نصف العائلة الجزائرية بأنها تتبع التسلسل الهرمي على أساس السن و الجنس، فيحتل الأب رأس الهرم و يكون تقسيم العمل و النفوذ و المكانة على أساس الجنس و العمر.

من هنا يقول "هشام الشرابي" في كتابه " مقدمة لدراسة المجتمع العربي": " إن الاضطهاد في مجتمعنا ثلاثة أنواع: اضطهاد الفقير، اضطهاد الطفل،و اضطهاد المرأة، فالعائلة العربية منظمة في بنيتها الأساسية تنظيما هرميا على أساس دونية المرأة و الصغار و سيطرة الرجال الكبار"[4].

حيث يرى" شرابي" أن الأب يضطهد الصبي فيما تسحق الأم شخصيته عن طريق الإفراط في حمايته أما البنت فتدفعها العائلة منذ طفولتها المبكرة إلى الشعور بأنها عبء و غير مرغوب فيها.

إن الإفراد في الحماية و هذه السلطوية في العقاب يؤديان إلى شعور الأبناء بالعجز، و الإشكالية و التهرب من المسؤولية، فيكبر الصغار و هم خاضعون لسلطة من هم أكبر منهم سنا، كما أن اختلاف الأدوار و تمايزها في العائلة الجزائرية يخضع لهوية السن والجنس فيتقيد كل عضو بنماذج تحدد سلوكياته و قيامه بأدواره.

[1]- مصطفى بوتفنوشت، مرجع سابق، ص 37.
[2] - حليم بركات، مرجع سابق، ص 237.
[3] - المرجع نفسه. ص 232.
[4] - المرجع نفسه. ص 239.

أما فيما يخص الهرمية على أساس الجنس فيستخلص منها اضطهاد المرأة و دونيتها، حيث يتفق الباحثون و المراقبون على أن المرأة تحتل موقعا دونيا في بنية العائلة العربية القديمة منها والمعاصرة، فالمرأة لا تحظى بما يحظى به الرجل في مجتمعنا حتى لو قمنا بسؤال مجموعة من الآباء حول ما يتمنون جنس ذريتهم أو نسلهم، لوجدتهم يتمنون أن يرزقهم الله ذكورا، و ذلك بعد ذكر عديد الأسباب تكون في معظمها اقتصادية.

و يعني إنجاب الذكور للرجل أيضا استمرار نسله و بقاء زيجته و الصبي البكر هو أثمن ما تملكه العائلة، فالأب ينجب أولاده من أجل نفسه فإنجاب الذكور يعني امتداد حياة الأب، أما الأنثى فهي عبء على العائلة و ما على هذه الأخيرة أي المرأة العربية أن تكون كائن لغيرها لا لذاتها[1].

2-3 خصائص الأسرة الجزائرية الحديثة:

- ظهر بظهور التشكيلة الاجتماعية-الاقتصادية-الرأسمالية.
- قائم على نظام حر وعلاقات حرة توجهها المبادئ والقيم الأفقية.
- مجتمع مدني يتمتع كل فرد فيه بحق المواطنة،وتتمتع بحقوقه المدنية دون وساطة من أسرته،عشيرته،أو طائفته.
- تقوم مؤسسات المجتمع المدني مثل الأحزاب،النقابات،الغرف التجارية والمنظمات غير الحكومية التي تتمتع بالاستقلال النسبي عن جهاز الدولة بتحقيق الأهداف السياسية المهنية والاجتماعية التي يطمح إليها المجتمع.

المطلب الرابع:مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية

1- مكانة المرأة في المجتمعات التقليدية:

إن مكانة المرأة تختلف من مجتمع لآخر،لكن من الملاحظ أن مكانة المرأة في المجتمعات التقليدية كانت تحدد من خلال الوظائف البيولوجية،كما أنها كانت تحدد بما تحققه للرجل وفيما يلي نستعرض مكانة المرأة في بعض المجتمعات التقليدية القديمة:

أ- **في المجتمع البدائي:**

لم تكن للمرأة في المجتمع البدائي أية قيمة وقد تحددت مكانتها بعاملين أساسيين هما:العامل الأول كون أن أنوثتها أهلتها للإنجاب والاهتمام بشؤون المنزل،والثانية الطمأنينة التي كانت توفرها للرجل والذي كانت لدية السلطة التامة،وقد كان الرجل في المجتمع البدائي يحصل بحكم مكانته على العديد من النساء عن طريق الزواج أو الاسترقاق وقد اعتبرن تابعات له.ومن هنا يمكن القول أن المرأة في المجتمع البدائي لم يكن ينظر إليها إلا عن طريق تبعيتها للرجل.

[1] - ضيف ياسين. إعادة إنتاج المؤسسة الاقتصادية العائلية في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، ورقلة، 2011، ص 55.

ب- في المجتمع الجاهلي:

شاركت المرأة في العصر الجاهلي في الأعمال الزراعية،فقد كان لها مركز مهم تتمتع به وخاصة في أمور الاقتصاد وعلى الصعيد الصناعي فقد كانت المرأة عارفة بالعديد من الصناعات وعلى دراية بعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ولها حرية في اختيار الزوج.أما على الصعيد التجاري فقد كانت للمرأة مشاركة قيمة في هذا المجال.

ج- في المجتمع الصيني:

لقد اعتبرت المرأة الصينية مخلوقة لخدمة الرجل وله كامل الحرية في التصرف فيها كما أنها حرمت من ميراث الأب والزوج.يمكن القول أن المرأة في المجتمع الصيني مثلها مثل المرأة في المجتمع البدائي لم تكن لها أية قيمة إلا في أطار نظرتهم للرجل.

د- في العصر الذهبي:

أضحت المرأة مستقلة تماما ولها منزلة حسنة،وأصبحت تنتخب لأعلى المناصب الدينية والسياسية،كما حظيت المرأة اليونانية بالاحترام والتقدير ومنحت حق التصويت.

هـ - في المجتمع المسلم:

بمجيء الإسلام أعطى للمرأة كامل حقوقها وحدد لها واجباتها،وعلى الرغم من أن .مام الأمور كانت بيد الرجل إلا أن الإسلام أمر بضرورة معاملة المرأة معاملة حسنة،وأتاح لها فرصة العمل في ميدان التجارة والإدارة باستثناء تقلد مناصب في السلطة.

مما سبق يمكن القول أن عمل المرأة في المجتمعات التقليدية من ناحية كان مقتصرا على ما توفره لها المعطيات الاجتماعية حيث كانت تعمل في الزراعة أو التجارة أو الصناعية التقليدية ،ومن ناحية أخرى فقد كانت مكانة المرأة متدنية ولم تكن تعرف إلا في إطار خدمتها للرجل إلا أن ظهور الإسلام أعطى للمرأة حقها.

2- مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية التقليدية:

إن الأسرة الجزائري التقليدية هي نوع هرمي أين كل فرد لا يعرف إلا في إطار الجماعة العائلية وحسب المكانة التي يشغلها ويعد من المستحيل مخالفة القواعد،طبيعة الأدوار والمكانة مرتبطة بالسن والجنس،وهذه الهرمية تطرح السلطة الأبوية على الأطفال وسلطة الكبار على الصغار وسلطة الرجل على المرأة،وفي ظل ما سبق فإن مكانة المرأة تتمثل في الزوجة لديها وظيفة بيولوجية وهي الإنجاب ودور القيام بالأعمال المنزلية وتربية الأبناء في ظل العادات والتقاليد.

وطبيعة العلاقات بين الرجل والمرأة ليست مستقلة ،فالعلاقة بينهما مقسمة إلى فضائين:عام وخاص،الفضاء الداخلي خاص بالنساء،وفضاء خارجي خاص بالرجال،وهذان الفضاءان هما عالمان مختلفان مع حدود خاصة،مجتمعان مختلفان من حيث المعايير والقيم والطقوس،هما عالمان يعيشان معا جنبا لجنب لكنهما لا يلتقيان.

3- وضعية المرأة الجزائرية قبيل حرب التحرير الوطني:

مع الزيادة السكانية التي شهدها المجتمع الجزائري ابتداء من 1930 برزت عدة مشاكل داخل الأسرة الجزائرية التي لم تعد قادرة تلبية احتياجاتها في حين أن معيشة الأوروبيين كانت في أحسن أحوالها الأمر الذي جعل الشعب الجزائري ينتفض،ومع ظهور الوعي القومي ،أدرك الجزائريون خطر إهمال شريحة كبيرة من المجتمع من شأنها المساهمة في القيام بالثورة،لذا كان لزاما تكوين المرأة وتعليمها مثلها مثل الرجل،ومن بين الحركات التي الوطنية التي ظهرت نجد "جمعية العلماء المسلمين" التي فتحت أبوابها لتعليم المرأة ،ومن ستة 1930 إلى 1939 إزدادت المطالبة بتعليم الفتاة.

وبعد الحرب العالمية الثانية واصلت الفتاة الجزائرية تعليمها لتصل إلى الثانوية والجامعة،وأيضا خلال هذه الفترة تكونت العديد من الجمعيات النسائية منها:

- الإتحاد الفرنسي المسلم لنساء الجزائر 1937.
- إتحاد نساء الجزائر.
- جمعية النساء المسلمات سنة 1947.

4- وضعية المرأة الجزائرية أثناء حرب التحرير الوطني:

استفادت المرأة الجزائرية من العمل السياسي للحركة الوطنية الجزائرية على مدى قرن بكامله،فارتفع مستواها الفكري ووعيها السياسي بقضايا المرأة والمجتمع ككل.

وعندما اندلعت الثورة التحريرية 1954 كانت المرأة الجزائرية جاهزة وقد تحولت المرأة الجزائرية من كونها عنصر اجتماعي محبوس داخل البيت إلى عنصر اجتماعي هام.فلقد حدثت ظاهرة نفسية اجتماعية هامة يتم فيها التخلي عن الاحترام العائلي وخضوع الأبناء إلى الأب التي كانت تعيش من أجل وبفضل عائلتها ونادرا ما تتخذ قرارا هاما أصبح الأب لا يستطيع مهما كان مهما أن يعبر عن استنكاره دون أن يصطدم بمعارضة المجاهد.

5- **مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية الحديثة:**

إن التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري والتي من بينها انخفاض الهيمنة الذكورية ودخول المرأة إلى مجال العمل والتعليم فتحت-هذه التغيرات- فرصة لإثبات مكانتها،حيث أصبحت الصورة التقليدية للمرأة الماكثة بالبيت لا تنطبق على نساء اليوم،حيث أصبح بإمكانهن الخروج للدراسة والعمل،كما أنه أصبح للمرأة في سن الزواج الحرية في اختيار الشريك خاصة إذا كان لديها مستوى تعليمي عالي.

هذه التمثلات النسوية الجديدة طرحت تغير على مستوى الأدوار النسائية والرجالية، يمكن القول أنه في الأسرة النووية أين يقل الضغط العائلي تم تعديل الأدوار. ففي دراسة **"ربزاني"** على الحياة العائلية للنساء الجزائريات أكد أن النساء اليوم لديهن دور عائلي مختلف عما هو موجود في المعايير التقليدية، فالنساء ناشطات أو غير ناشطات لديهن القدرة على اتخاذ القرارات في الشراء،تعليم الأطفال

،تسيير دخل العائلة وفي مجالات أخرى[1].وقد أكد أن دور المرأة في المجتمع الجزائري الحديث قد تعدل،لكنها بقيت تحافظ على الدور التقليدي الخاص بالأعمال المنزلية.

[1] Radjia BenAli,**Rôles et statuts dans la famille Algérienne contemporaine :changement et répercussion** , université de batna,2009.

الخلاصة:

لقد خضع المجتمع الجزائري إلى صيرورة تاريخية في مراحل مختلفة ابتداء من الفترة الاستعمارية التي امتدت من عام 1830 إلى 1960 – التي تميزت بالركود- إلى فترة ما بعد الاستعمار، و التي امتدت من عام 1962 إلى يومنا هذا، فقد شهد المجتمع الجزائري فيها تغيرات و تحولات سريعة.ويمكن القول أن جملة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي حدثت في المجتمع الجزائري أفرزت العديد من التغيرات على مستوى الأسرة من مختلف جوانبها بصفة عامة وعلى مستوى القيم والمعايير والتمثلات والأدوار بصفة خاصة،ومن بين نتائج هذه التغيرات هي خروج المرأة إلى العمل،فقد عمد المجتمع الجزائري من خلال المواثيق والدساتير إلى ضمان حقوق المرأة الاجتماعية والثقافية والسياسية،وهذا ماجعل المرأة الجزائرية تنتقل من كونها امرأة ماكثة في البيت لا تحسب إلا في إطار تبعيتها للرجل إلى كونها فرد فعال في المجتمع له نفس الحقوق والواجبات مع الرجل.

مقدمة

الفصل الأول

الفصل الثاني

الفصل الثالث

الإطار المنهجي

الإطار النظري

الملاحق

قائمة المراجع

المبحث الأول:عرض النتائج والتعليق عليها

الجدول رقم (03) يوضح الحالة العائلية لأفراد العينة

الحالة العائلية	التكرار	النسبة
عزباء	**35**	**58,33**
متزوجة	**25**	**41,67**
المجموع	**60**	**100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة المبحوثات غير متزوجات والتي تمثلت في 58,33% أكبر من نسبة المبحوثات المتزوجات والتي تمثلت في 41,67%.

الجدول رقم(04): يوضح المستوى التعليمي للأفراد العينة

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
متوسط	**09**	**15**
ثانوي	**14**	**23,33**
جامعي	**37**	**61,67**
المجموع	**60**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المبحوثات ذوات المستوى التعليمي "متوسط" يمثلن أدنى نسبة والتي قدرت بـ :15% تليها نسبة ذوات المستوى التعليمي "ثانوي" بـ :23,33% وتأتي أكبر نسبة للمبحوثات ذوات المستوى التعليمي "جامعي" بنسبة 61,67%،ومن هنا يمكن القول أن المرأة الجزائرية استطاعت أن تصل إلى مستويات تعليمية عالية وهذا ما تؤكده الإحصاءات كما أن المستوى التعليمي له دلالة في نظر المبحوثات ثمن الراتب المتحصل عليه.

الجدول رقم(05):يبين الشهادة المتحصل عليها

الشهادة	التكرار	النسبة
شهادة التكوين المهني	**23**	**38,33**
شهادة جامعية	**37**	**61,67**
المجموع	**60**	**100**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة المبحوثات المتحصلات على شهادة التكوين المهني والتي قدرت بـ: 38,33% هي أقل من نسبة المبحوثات المتحصلات على شهادة جامعية والتي قدرت بـ: 61,67%.

الجدول رقم(06): يمثل قيمة الراتب الشهري الذي تتقاضاه المبحوثات

الراتب	التكرار	النسبة
8000	**23**	**38,33**
15000	**37**	**61,67**

المجموع	**60**	**100**

نلاحظ من خلال هذا الجدول والذي يبين ثمن الراتب الذي تتقاضاه المبحوثات أن نسبة المبحوثات اللواتي يتقاضين راتب يقدر 8000 دج تقدر بنسبة 38,33% وهي نسبة تتوافق مع نسبة المبحوثات المتحصلات على شهادة التكوين المهني ،أما نسبة المبحوثات اللواتي يتقاضين مبلغ15000 دج تقدر بـ :61,67% وهي نسبة تتوافق مع نسبة المبحوثات المتحصلات على شهادة جامعية ،ومن هنا يمكن القول أن الراتب الشهري الذي تتقاضاه المبحوثة يتحدد بالشهادة التي تتحصل عليها وهذا يتوافق مع ما جاء في عقود ما قبل التشغيل وبالتحديد في عقود العمل الخاصة بالجامعيين (CID) والتي يقدر الراتب الشهري فيها بـ:1500دج،وعقد العمل الذي يخص خرجي مراكز التكوين المهني والتمهين (CIP) والذي يقدر الراتب الشهري فيها بـ:8000دج.

الجدول رقم(07): يمثل رأي أفراد العينة في ثمن الراتب

الرأي	**التكرار**	**النسبة**
ضعيف	**42**	**70**
مقبول	**18**	**30**
جيد	**00**	**00**
المجموع	**60**	**100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن معظم المبحوثات كان رأيهن في ثمن الراتب الذي يتقاضينه أنه "ضعيف" وهي نسبة قد قدرت بـ: 70% والبعض من المبحوثات كان رأيهن بأنه "مقبول" وقد قدرت

النسبة بـ: 30% ،في حين ولا مبحوثة كان رأت بأنه "جيد"،وبالتالي يمكن القول في هذا الصدد أن رأي المبحوثات في الراتب يأتي من ثمن الراتب في حد ذاته والذي تراه المبحوثات بأنه ضعيف.

الجدول رقم(08):يمثل العلاقة بين ثمن الراتب ورأي أفراد العينة في الراتب

الراتب / الرأي	8000دج		15000دج	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
ضعيف	26	89,65	16	51,61
مقبول	03	10,34	15	48,38
جيد	00	00	00	00
المجموع	29	100	31	100

من خلال هذا الجدول الذي يوضح علاقة رأي المبحوثات في الراتب بثمن الراتب نلاحظ أن لثمن الراتب تأثير في رأي المبحوثات حيث نجد أن نسبة الذين يتقاضون 8000دج ويرون أن الراتب "ضعيف" هي 89,65% في مقابل 51,61% ممن يتقاضون 15000دج ويرون أن الراتب "ضعيف"،وهنا يمكن القول أن من يتقاضين 8000دج هن أقل رضا ممن يتقاضين 15000دج ونسبة اللواتي يتقاضين 8000دج ويرون أن الراتب مقبول قدرت بـ:10,34 % في مقابل 48,38% ممن يتقاضين 15000دج في حين أنه لا يوجد أي مبحوثة ترى بأن المبلغ جيد مهما كان المبلغ الذي تتقاضاه،ومن هنا يمكن الاستنتاج أن رأي المبحوثات يتأثر بثمن الراتب الذي يتقاضينه حيث نجد أن من يتقاضين مبلغ 8000دج يملن إلى أن هذا الراتب "ضعيف" بينما من يتقاضين مبلغ 15000دج يملن إلى أن المبلغ مقبول.

الجدول رقم(09):يوضح الرأي في العمل

الرأي في العمل	التكرار	النسبة

العمل نتيجة طبيعية لما وصلته من مراحل في الدراسة	**22**	**36,67**
العمل ضرورة من أجل تحقيق المتطلبات الاقتصادية	**28**	**46,67**
العمل وسيلة للشعور بالاحترام	**07**	**11,66**
العمل وسيلة لتجنب المكوث في البيت	**03**	**05**
المجموع	**60**	**100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن دوافع المبحوثات للعمل توزعت على الشكل التالي: نلاحظ أن ما نسبته 36,67% من المبحوثات اللواتي يعتبرن العمل نتيجة طبيعية لما بلغنه من درجات علمية ويمكن تفسير ذلك على أساس ارتفاع نسبة المتحصلات على شهادة جامعية في العينة من جهة والتي قدرت بـ:61,67% ،ومن جهة أخرى فإن الدرجات العلمية التي تتوصل إليها المرأة لها تأثير على الرغبة في العمل وهذا ما أكدته الدراسات، حيث تبين من خلال دراسة قام بها **"آيد"** أن دافع الطالبات إلى العمل مرتبط بالحصول على درجة جامعية والتي بدورها دليل على دوافع التحصيل،أما اعتبار المبحوثات للعمل ضرورة من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية فقد قدر بـ:46,67 % وهي أكبر نسبة حيث أن الضرورة الاقتصادية والرغبة في مساعدة العائلة من بين أهم الدوافع التي تدفع بالمرأة إلى الخروج إلى العمل،وقد أكدت الباحثة" **تماضري زهري حسون**" في بحثها حول دوافع خروج المرأة إلى العمل توصلت إلى أن الرغبة في زيادة دخل الأسرة وتحسين المستوى المعيشي كان السبب الرئيسي الذي دفع النساء لمزاولة العمل المأجور،أما نسبة اللواتي اعتبرن أن العمل هو وسيلة للشعور بالاحترام فقد قدرت بـ:11,66% وهي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسب الأخرى لكن تبقى الرغبة في تحقيق الذات من بين أهم تمثلات العمل عند النساء فقد بينت الدراسات نتائج الاختبارات السوسيولوجية أن المرأة قد حققت(بفضل العمل) الإحساس بالكيان الاجتماعي والإحساس بالقيمة،أما نسبة اللواتي يرين بأن العمل

وسيلة لتجنب المكوث في البيت فقدرت بـ:05% وهي نسبة ضئيلة ومن هنا يمكن القول أن العمل بالنسبة للمبحوثات هو ضرورة لتحقيق الاحتياجات الاقتصادية بالدرجة الأولى.

الجدول رقم(10):يبين طريقة التصرف في الراتب

التصرف في الراتب	التكرار	النسبة
تصرف شخصي	14	23,33
مشاركة الأهل	28	46,67
مشاركة الزوج	18	30
المجموع	60	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة التصرف للمبحوثات في الراتب بمفردهن قليلة وهي أقل النسب وقد قدرت بـ:23,33% أما مشاركة المبحوثات للأهل في الراتب فقد قدرت بـ:46,67% وهي أعلى نسبة وقد قدرت نسبة مشاركة النساء المتزوجات لأزواجهن في الراتب قدرت بـ:30% ،من هنا يمكن أن نرجع سبب ارتفاع نسبة مشاركة المبحوثات لأهلهن وأزواجهن في الراتب راجع إلى الهدف من العمل أو تصور المبحوثات للعمل والذي لاحظناه في الجدول رقم (09) حيث لاحظنا أن ما نسبته 46,67% من المبحوثات يعتبرن العمل ضرورة لتلبية المتطلبات الاقتصادية وهو ما يبرر مشاركتهن لأهلهن وأزواجهن في الراتب.

الجدول رقم(11):يبين علاقة التصرف في الراتب بالحالة العائلية

الحالة العائلية	غير متزوجة		متزوجة	
التصرف في الراتب	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تصرف شخصي	11	31,43	05	20
مشاركة الأهل	24	68,57	04	16

مشاركة الزوج	**00**	**00**	**16**	**64**
المجموع	**35**	**100**	**25**	**100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الحالة العائلية لديها تأثير على التصرف في الراتب حيث أن نسبة غير المتزوجات اللواتي يتصرفن في راتبهن بمفردهن والتي قدرت بـ:31,43% راجع إلى خلو المبحوثات في هذه الحالة من المسؤوليات التي تلزمهن بمشاركة راتبهن مع طرف آخر إضافة إلى خاصية الأسرة الجزائرية الحديثة والتي تتيح لأفراد أسرتها بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة حرية التصرف في ممتلكاتها وذلك من خلال التعديل الذي حدث في الأسرة الجزائرية الحديثة وهذا ما أكدته الباحثة "**راجية بن علي**"(Radjia BenAli) في مقال حول "تغير الأدوار والمكانات في الأسرة الجزائرية الحديثة" في قولها"إن التغيرات التي حدثت في الأسرة الجزائرية من حيث انخفاض الهيمنة وعدم تدخل الأهل في القرارات....فتحت أمام المرأة فرصة لإثبات مكانتها"وهذه النسبة تفوق نسبة المتزوجات اللواتي يتصرفن في راتبهن والتي قدرت بـ:20 % من مجموع التصرف الذاتي في الراتب وهذا يمكن إرجاعه إلى أن المتزوجات يشاركن راتبهن مع أزواجهن والذي قدر بـ:64 %،في حين نجد أن أكبر نسبة تعود إلى مشاركة المبحوثات لراتبهن مع أهلهن وقد قدرت بـ:84,57 % توزعت على الشكل التالي: ما نسبته 68,57% من المبحوثات غير متزوجات ويشاركن الأهل في الراتب وهذا راجع إلى الحاجة الاقتصادية والتي كانت مبرر لأغلب المبحوثات وهذا ما لاحظناه في الجدول رقم(09) و16% من المبحوثات المتزوجات من يشاركن أهلهن في راتبهن وهذا راجع إلى المسؤوليات التي تشارك فيها المرأة المتزوجة إضافة إلى مشاركتهن لأزواجهن في الراتب.

الجدول رقم(12):يبين علاقة الراتب باقتناء الملابس

الراتب	**8000دج**		**15000دج**	
اقتناء الملابس	**التكرار**	**النسبة**	**التكرار**	**النسبة**
نعم	**12**	**52,17**	**24**	**64,86**

لا	**11**	**47,82**	**13**	**35,13**
المجموع	**23**	**100**	**37**	**100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن اقتناء الملابس كمؤشر على الاكتفاء الذاتي للمرأة المستفيدة من برامج عقود ما قبل التشغيل له علاقة بالراتب حيث أننا نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة اللواتي يتقاضين 8000مبلغ دج و يشترين الملابس تقدر بـ:52,17 % وهي أقل من نسبة اللواتي يتقاضين مبلغ 15000دج ويشترين الملابس التي تقدر بـ:64,86 % ،لكن تبقى نسبة المبحوثات اللواتي يقمن باقتناء الملابس سواء كان الراتب 8000دج أو 15000دج أكبر من نسب اللواتي لا يشترين والتي تقدرت بـ:47,82 %من المبحوثات غير متزوجات ولا يقتنين الملابس وراتبهن 8000دج و35,13% ممن هن متزوجات ولا يقتنين الملابس وراتبهن 8000دج.

الجدول رقم(13):يبن علاقة الراتب بتلبية الاحتياجات اليومية

الراتب	**8000دج**		**15000دج**	
اقتناء الاحتياجات اليومية	**التكرار**	**النسبة**	**التكرار**	**النسبة**
نعم	**13**	**56,52**	**22**	**59,46**
لا	**10**	**43,48**	**15**	**40,54**
المجموع	**23**	**100**	**37**	**100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أيضا أن نسبة اللواتي يستطعن تلبية الاحتياجات اليومية من خلال راتبهن ويتقاضين 8000دج والتي قدرت بـ:56,52 % وهي أقل من نسبة اللواتي يتقاضين راتب 15000دج ويستطعن تلبية الاحتياجات اليومية والتي قدرت بـ:59,46 % ،لكن في الإجمال نسب اللواتي يستطعن تلبية الاحتياجات اليومية في مقابل اللواتي لا يستطعن تلبية الاحتياجات اليومية.ويمكن تفسير ارتفاع نسبة اللواتي يستطعن تلبية الاحتياجات اليومية إلى ارتفاع نسبة المبحوثات اللواتي يتقاضين

راتب يقدر بـ:15000دج من جهة ومن جهة أخرى ارتفاع نسبة المبحوثات غير المتزوجات مثلما هو موضح في الجدول رقم(03) والتي قدرت بـ:58,33%.

الجدول رقم(14):يبين علاقة الراتب بشراء الدواء

الراتب	8000دج		15000دج	
شراء الدواء	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
نعم	05	21,74	07	18,92
لا	18	78,26	30	81,08
المجموع	23	100	37	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة اللواتي يستطعن شراء الدواء هي نسبة متدنية وقد قدرت بـ:21,74 % ممن يقدر راتبهن بـ:8000دج و 18,92% ممن يقدر راتبهن بـ:15000دج بينما نسبة اللواتي لا يستطعن في حالة المرض شراء الدواء قدرت بـ:78,26 % ممن يقدر راتبهن بـ:8000دج و نسبة 81,08% ممن يقدر راتبهن بـ:15000دج وهذا راجع إلى أن الراتب لا يكفي المستفيدة من شراء الدواء،حيث أن مصاريف الدواء كمؤشر على الاكتفاء تفوق الراتب الذي يمنحه العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل.

الجدول رقم (15):يبين مشاركة المبحوثات في دخل العائلة

المشاركة في دخل العائلة	التكرار	النسبة
نعم	29	82,86
لا	06	17,14
المجموع	35	100

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة مشاركة المبحوثات غير متزوجات لراتبهن مع العائلة هي نسبة كبيرة والتي قدرت بـ: 82,86% من مجموع المبحوثات غير متزوجات بينما نجد ما نسبته 17,14%فقط لا يشاركن العائلة ويكمن القول في هذه الحالة أن الحاجة الاقتصادية التي عبرت عنها المبحوثات والتي قدرت بـ:46,67% كانت الدافع في مشاركة المبحوثات للعائلة في الراتب.

الجدول رقم(16):يبين مشاركات المبحوثات في شراء مقتنيات المنزل

مشاركة الأهل في شراء مقتنيات المنزل	التكرار	النسبة
نعم	15	42,86
لا	20	57,14
المجموع	35	100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة المبحوثات غير متزوجات اللواتي لا يشاركن الأهل في شراء متطلبات المنزل 57,14% وأكبر من اللواتي يشاركن الأهل والمقدرة بـ:42,86 % ويمكن القول هنا أن هذه النسبة تعود إلى طبيعة الراتب الذي لا يتحمل الكثير من المتطلبات الاقتصادية وخاصة تلك التي تخرج عن الإطار الذاتي للمبحوثة.

الجدول رقم(17):يبين مشاركة المبحوثات للأهل في دفع فواتير المنزل

مشاركة الأهل في دفع الفواتير	التكرار	النسبة
نعم	08	22,86
لا	27	77,14
المجموع	35	100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن مشاركة المبحوثات غير متزوجات للعائلة في دفع فواتير المنزل هي الأخرى متدنية حيث بلغت نسبتها 22,86% فقط بينما نسبة من لا يشاكون في الدفع بلغت 77,14% وهذا راجع كما أسلفنا الذكر إلى طبيعة الراتب الذي لا يكفي لسد جميع الاحتياجات الاقتصادية بل يكفي فقط للمساهمة في الدخل بشكل عام.

الجدول رقم(18):يبين مشاركة الزوجة للزوج في الدخل وشراء مقتنيات المنزل ودفع الفواتير

مشاركة الزوج	التكرار	النسبة
مشاركة الزوج في الدخل	**12**	**48**
مشاركة الزوج في شراء مقتنيات المنزل	**08**	**32**
مشاركة الزوج في دفع الفواتير	**05**	**20**
المجموع	**25**	**100**

من خلال هذل الجدول يمكن القول أن الزوجة تشارك الزوج في الدخل بصفة عامة وقد قدرت النسبة بـ: **48%** لكن الراتب لا يسمح لها بمشاركته في المتطلبات الأخرى وقد قدرت نسبة النساء اللواتي يشاركن في اقتناء متطلبات المنزل بـ:32% أما نسبة اللواتي يشاركن في دفع الفواتير الزوج فقد بلغت 20% فقط من اجمالي مشاركة الزوجة في متطلبات المنزل.

الجدول رقم (19):يبين مشاركة المرأة للرجل في تلبية احتياجات الأولاد

البدائل		التكرار	النسبة
نعم	**أحيانا**	**04**	**16**
	غالبا	**08**	**32**
	دائما	**07**	**28**
لا		**06**	**24**
المجموع		**25**	**100**

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة المبحوثات اللواتي يشاركن أزواجهن في تلبية احتياجات الأولاد أكبر ممن لا يشاركن فيها وقد قدرت نسبة المشاركة بـ:76% وهنا يمكن القول أن ارتفاع نسبة

المشاركة راجع إلى طبيعة العلاقة بين الأم والأولاد باعتبارها أقرب إليهم وأكثر طرف مهتم باحتياجاتهم.

الجدول رقم (20):يبين في مناقشة المبحوثة للأهل في المواضيع المتعلقة بالدخل(في أسرة التوجيه)

مناقشة العائلة في مواضيع الدخل	التكرار	النسبة
نعم	32	91,43
لا	03	08,57
المجموع	35	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة مشاركة المبحوثات غير متزوجات لعائلاتهن في المناقشات التي تدور حول المواضيع المادية هي نسبة كبيرة والتي قدرت بـ:91,43 % في حين أن البعض فقد لا يشارك العائلة في هذه المواضيع ويمكن إرجاع السبب هنا إلى ارتفاع مشاركة المبحوثات للأهل في الراتب والذي قدربـ:08,57 % وهذا ما لاحظناه من خلال الجدول رقم(11).

الجدول رقم(21):يبين مشاركة المبحوثات غير متزوجات للأهل في إتخاذ القرارات

المشاركة في إتخاذ القرارات	التكرار	النسبة
نعم	21	60
لا	14	40
المجموع	35	100

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن نسبة مشاركة المبحوثات غير المتزوجات الأهل في اتخاذ القرارات هي نسبة كبيرة حيث قدرت بـ:60% في مقابل 40% من المبحوثات اللواتي لا يشاركن الأهل في اتخاذ القرارات ،ويمكن تفسير هذا بالتغيرات التي حدثت على مستوى مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية الحديثة من جهة وما يخلقه العمل من مكانة أسرية من جهة أخرى هذا بالإضافة إلى أنه ومن

خلال ما توصلنا إليه من نتائج نرى بأن مشاركة المرأة غير متزوجة في دخل العائلة يمكنها من مشاركتهم في إتخاذ القرارات.

الجدول رقم(22):يبين مناقشة المبحوثات المواضيع المادية مع أزواجهن

المناقشة في المواضيع المادية	التكرار	النسبة
نعم	**23**	**92**
لا	**02**	**08**
المجموع	**25**	**100**

نرى من خلال الجدول أن الأغلبية الساحقة من المبحوثات المتزوجات والتي بلغت92% يشاركن أزواجهن في مناقشة المواضيع المادية ومن هنا يمكن القول المرأة العاملة في الأسرة الجزائرية لديها مكانة وهذا نابع من كون المرأة بصفة عامة في الأسرة الجزائرية الحديثة لديها وظيفة تسيير المنزل وهذا ما يتوافق مع رأي "**ربزاني**" من خلال قوله"أن النساء اليوم لديهن دور مختلف عما هو موجود في المعايير التقليدية فالنساء ناشطات أو غير ناشطات لديهن القدرة على اتخاذ القرارات في الشراء وتعليم الأطفال وتسيير دخل العائلة وفي مجالات أخرى" كما أن مشاركتها للزوج في الدخل تمكنها من اتخاذ مكانة تخولها المشاركة في المناقشات حول المواضيع المادية.

الجدول رقم(23):يبين مشاركة المبحوثات المتزوجات لأزواجهن في القرارات المتعلقة بالأولاد

المشاركة في القرارات المتعلقة بالأولاد	التكرار	النسبة
نعم	**25**	**100**

لا	**00**	**00**
المجموع	**25**	**100**

من خلال ما لاحظناه في هذا الجدول من نتائج لاحظنا أن مشاركة الزوجة في القرارات المتعلقة بالأولاد هي مشاركة كاملة قدرت بـ100% وهذا راجع إلى طبيعة أدوار المرأة التي تجعلها أكثر قرب من الأولاد وبالتالي أكثر طرف مسؤول عنهم ومهتم بما يخصهم ناهيك عن الماكنة الجديدة التي اكتسبتها المرأة في الأسرة الجزائرية الحديثة زيادة على اعتبارها طرف مشارك في تلبية احتياجات الأولاد بصفة دائمة وهذا ما لاحظناه من خلال نتائج الجدول رقم

الجدول رقم(24):يبين مدى استشارة الزوج للمبحوثة في اتخاذ مختلف القرارات

طبيعة المشاركة	**التكرار**	**النسبة**
في جميع القرارات	**10**	**40**
في القرارات المتعلقة في المنزل	**12**	**48**
لا يشاركها	**03**	**12**
المجموع	**25**	**100**

من خلال هذا الجدول الذي يبين مدى مشاركة الزوجة العاملة للزوج في اتخاذ القرارات وقد توصلنا إلى ما يلي أكبر نسبة في طبيعة القرارات التي يشاركها فيها الزوج كانت في القرارات المتعلقة بالمنزل والتي قدرت بـ:48% وهذا راجع إلى أن الأسرة الجزائرية لا زالت محافظة على بعض القيم التقليدية التي تمنع المرأة من الحرية التامة في مشاركة الرجل في اتخاذ جميع القرارات،أما بالنسبة إلى

نسبة اللواتي يشاركن الرجال في اتخاذ جميع القرارات والتي قدرت بـ:40% فيمكن القول أنه من نتائج التحديث قي الأسرة الجزائرية وخروج المرأة للعمل والدراسات العليا التي استطاعت أن تحققها مكنت المرأة من احتلال مكانة داخل الأسرة الجزائرية.

المبحث الثاني:مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات:

الفرضية الأولى:عقود ما قبل التشغيل لا تحقق الرضا المهني للمرأة المستفيدة منها

إن نتائج الجدول رقم(07) توضح رأي المبحوثات في الراتب الذي يتقاضينه وقد قدرت نسبة اللواتي يعتبرنه راتب "ضعيف" بـ:70% وقد كان الميل في هذا الرأي في الأغلبية إلى اللواتي يقدر راتبهن بـ:8000 دج قد بين لنا الجدول رقم(08) ذلك فقد قدرت نسبة من يقدر راتبهن بـ:8000دج ويعتبرن أن الراتب "ضعيف" بـ:89,65%،بينما نجد ميل اللواتي يقدر راتبهن بـ:15000دج إلى اعتبار أن الراتب مقبول وقد قدرت بـ:48,38% ومن خلال الجدولين نرى بأن رأي المبحوثات في الإجمال في راتبهن هو "ضعيف"،أما الجدول رقم (09) فهو يبين تمثل المبحوثات للعمل ومن ضمن جملة التمثلات التي طرحتها والتي حصرتها في أن العمل نتيجة طبيعية أم هو ضرورة اقتصادية أم هو وسيلة للشعور بالإحترام أم هو وسيلة لتجنب المكوث في البيت وجدت من خلال الجدول أن أكبر نسبة والتي قدرت بـ:46,67% من المبحوثات اعتبرن العمل ضرورة من أجل تلبية الإحتياجات الاقتصادية،ويليه اعتبارهن للعمل كنتيجة لما تحصلن عليه من درجات في الدراسة ومن شهادات والذي قدرت نسبته بـ:36,67%،ثم اعتبارهن للعمل كوسيلة لكسب القيمة والاحترام وقد قدرت بـ:11,66%،وفي الأخير اعتبارهن للعمل كوسيلة لتجنب المكوث في المنزل والتي قدرت بـ:05% فقط.

وعليه يمكن من خلال النتائج القول أن العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل لا يحقق الرضا المهني للنساء المستفيدات منه بل هو ضرورة من أجل سد الحاجة الاقتصادية.

الفرضية الثانية:عقود ما قبل التشغيل تحقق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي للمرأة المستفيدة منها

إن نتائج الجدول رقم(10) تبين أن نسبة مشاركة المبحوثات للراتب مع أحد الطرفي الأهل أو الزوج أكبر من نسبتها في التصرف فيه بمفردها حيث بلغت نسبة التصرف الفردي في الراتب بـ:23,33% بينما بلغت نسبة اللواتي يشاركن الأهل بـ:46,67% ونسبة مشاركة الزوج بـ:30%،حيث نجد نسبة التصرف الفردي في الراتب بالنسبة للمبحوثات غير متزوجات(31,43%) أكبر مما هي عليه عند المتزوجات(20%) كما نجد أيضا أن نسبة مشاركة المبحوثات غير متزوجات للأهل (68,57) أكبر مما هي عليه عند المتزوجات(16%) والتي تعوض بمشاركتها للزوج(64%) وهذا ما نجده من خلال الجدول رقم(11)،أما الجدول رقم (12) فنستنتج من خلاله أن نسبة اللواتي يستطعن اقتناء الملابس مع اختلاف راتبهن-من يقدر راتبهن بـ:8000دج النسبة قدرت بـ:52,17% ومن يقدر راتبهن بـ:15000دج النسبة قدرت بـ:64,86%- أكبر من نسبة عدم اقتنائهن،كما أن القدرة على تلبية الاحتياجات اليومية هي

الأخرى أكبر عند المبحوثات مع اختلاف راتبهن- من يقدر راتبهن بـ: 8000دج النسبة قدرت بـ:65,52% ومن يقدر راتبهن بـ:15000دج النسبة قدرت بـ:59,46%- أما فيما يخص استطاعة المبحوثات في اقتناء الدواء في حالة المرض هي أقل من عدم القدرة وهو ما نلاحظه من خلال الجدول رقم(13).

بناء على ما سبق يمكن القول أن العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل يحقق الاكتفاء الذاتي للمرأة لكن في حدود معينة لا تخرج عن نطاق الاحتياجات الشخصية اليومية.

الفرضية الثالثة: عقود ما قبل التشغيل لا تحقق الاكتفاء الاقتصادي الأسري للمرأة المستفيدة منها

من خلال نتائج الجدول رقم (15) نجد أن مشاركة المبحوثة غير متزوجة للأهل في الدخل الإجمالي تقدر بـ:82,86% وهي نسبة مرتفعة بينما ما لاحظناه من نتائج في الجدول رقم(16) و(17) يشير إلى أن نسبة مساهمة المبحوثة غير متزوجة في شراء مقتنيات المنزل والتي قدرت بـ:42,86% و ومساهمتها في دفع الفواتير المتعلقة بالمنزل التي قدرت بـ:22,86% ضعيفة مقارنة بنسبة عدم مشاركتها

ومن هنا يمكن القول أن عقود ما قبل التشغيل لا تحقق الاكتفاء الأسري للمرأة المستفيدة منها في إطار أسرة التوجيه.

ونفس الاستنتاج يخص المرأة المتزوجة حيث لاحظنا من خلال نتائج الجدول رقم (18) أن نسبة مشاركة الزوجة للزوج في الدخل الإجمالي مرتفعة - تقدر بـ:48%- بينما مشاركتها لع في دفع الفواتير وشراء مقتنيات المنزل ضعيفة –قدرت بـ:32% في مقتنيات المنزل و20% في دفع الفوايتر- وعليه يمكن القول من خلال هذه النتائج أيضا أن العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل لا يوفر الاكتفاء الاقتصادي للمرأة المستفيدة منه في إطار الأسرة الزواجية ،وبالتالي يمكن القول أن العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل لا يحقق الاكتفاء الاقتصادي الأسري للمرأة المستفيدة منه.

الفرضية الرابعة:عقود ما قبل التشغيل تحقق مكانة أسرية للمرأة المستفيدة منها

من خلال نتائج الجدول رقم(20) أن نسبة مشاركة المبحوثة غير متزوجة للأهل في القرارات المتعلقة بـ:92% وهي نسبة كبيرة نسبتها في المشاركة في اتخاذ القرارات تقدربـ:60% وهي نسبة كبيرة أيضا وعلية يمكن القول أن المرأة غير متزوجة لديها مكانة أسرية تمكنها من اتخاذ القرارات ،أما بالنسبة للمرأة المتزوجة فأن نسبة مشاركتها هي الأخرى في الاتخاذ القرارات مرتفعة خاصة بالنسبة لإتخاذها القرارات المتعلقة بالأولاد والتي قدرت بـ:100% أما بالنسبة لمشاركة زوجها لها في اتخاذ القرارات فقد

لاحظنا أن نسبة مشاركة الزوج لها في القرارات المتعاقة بالمنزل مرتفعة وقد قدرت بـ:48% بينما نادرا ما لا يتخذ رأيها وقد قدرت النسبة بـ:12%.

وعليه يمكن القول أن العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل يحقق مكانة أسرية للمرأة.

التعليق العام حول النتائج:

إن تحليلنا للمعطيات في ضوء الفرضيات يحيلنا إلى استنتاج بعض النقاط الهامة والتي تص موضوع بحثنا وهي كالتالي:

1- إن عقود ما قبل التشغيل كإطار يمكن المرأة من العمل لا يحقق رضا لدى النساء المستفيدات منه من ناحية الراتب الذي يعتبره أغلب المبحوثات ضعيف مقارنة بما تحتاجه وأن العمل هو

ضرورة من أجل تلبية الاحتياجات الاقتصادية المتزايدة الذاتية منها والأسرية،فضلا على أنه فرصة لتحقيق الذات وكسب الاحترام.

2- أن عقود ما قبل التشغيل تحقق نوع من الاكتفاء الذاتي الذي يمس المتطلبات اليومية لكنه يعجز عن تلبية ما يفوق ذلك كشراء الدواء في حالة المرض مثلا.

3- أن عقود ما قبل التشغيل لا تحقق الاكتفاء الاقتصادي الأسري سةاء كان بالنسبة لأسرة الفتاة غير متزوجة أو بالنسبة لأرة المرأة المتزوجة.

4- أن عقود ما قبل التشغيل كعمل تعطي للمرأة مكانة داخل أسرة التوجيه أم الأسرة الزواجية.

قائمة جداول الاستمارة:

رقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	يبين محاور استمارة البحث	
02	يبين طريقة اختيار العينة	
03	يبين الحالة العائلية للمبحوثات	
04	يبين المستوى التعليمي للمبحوثات	
05	يبين الشهادة المتحصل عليها	
06	يبين ثمن الراتب الذي تتقاضاه المرأة	
07	يبين رأي المبحوثات في الراتب	
08	يبين العلاقة بين ثمن الراتب والرأي فيه	
09	يبين الرأي في العمل	
10	يبين طريقة تصرف المبحوثات في الراتب	
11	يبين علاقة التصرف في الراتب بالحالة العائلية	
12	يبين العلاقة بين الراتب و القدرة على شراء الملابس	
13	يبين العلاقة بين الراتب و القدرة على تلبية الاحتياجات اليومية	
14	يبين العلاقة بين الراتب والقدرة على شراء الدواء	
15	يبين مشاركة المبحوثة في دخل العائلة	
16	يبين مشاركة في مقتنيات المنزل	
17	يبين مشاركة المبحوثة في دفع الفواتير	
18	يبين المشاركة مع الزوج في الدخل شراء مقتنيات المنزل ودفع الفواتير	
19	يبين المشاركة الزوج في تلبية متطلبات الأولاد	
20	يبين مناقشة الأهل في المواضيع المتعلقة بالدخل	
21	يبين مشاركة الأهل في اتخاذ القرارات	
22	يبين مناقشة المواضيع المادية مع الزوج	
23	يبين المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأولاد	
24	يبين مدى مشاركة الزوج للزوجة في اتخاذ القرارات	

1. الإشكالية:

إن مشاركة المرأة في النشاطات الاقتصادية وخروجها إلى العمل من بين الظواهر الحديثة التي أفرزتها جملة التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي حدثت في المجتمعات بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة ولعل من أهم مظاهر التغير التي لحقت بالمجتمع الجزائري خاصة على مستوى الأسرة هو انتقالها من كونها أسرة تقليدية ممتدة ذات قيم ومعايير وتمثلات تقليدية إلى كونها أسرة نووية حديثة ذات قيم وتمثلات جديدة مست مكانة المرأة ودورها بصفة كبيرة،ولعل خروج المرأة إلى العمل في المجتمع الجزائري من بين أهم النتائج التي تمخضت عن تلك التغيرات،حيث أصبح للمرأة الجزائرية حقوق وواجبات مثلها مثل الرجل،فقد ضمنت السياسة الجزائرية من خلال المواثيق والدساتير الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية للمرأة،أما على المستوى الاقتصادي فقد قامت العديد من المؤسسات العمومية بفتح فرص للمرأة للإلتحاق بميدان العمل ومن بين هذه المؤسسات في الوقت الراهن نجد الوكالة الوطنية للتشغيل* التي وضعت عقود للتشغيل من شأنها توفير مناصب للشغل لحاملي الشهادات على مختلف درجاتها بصفة عامة وللمرأة بصفة خاصة وقد لقيت هذه العقود إقبالا كبيرا من طرف النساء بإعتبارها أحد الحلول التي تجنب المرأة الكثير من المشاكل.

وفي ظل ما سبق يمكننا طرح الإشكال التالي:

هل يوجد رضا لدى المرأة المستفيدة من عقود ما قبل التشغيل؟

وقد تمخض عن هذا الإشكال الأسئلة التالية:

- هل تحقق عقود ما قبل التشغيل الرضا المهني للمرأة المستفيدة منها؟
- هل تحقق عقود ما قبل التشغيل اكتفاء اقتصادي الذاتي للمرأة المستفيدة منها؟
- هل تحقق عقود ما قبل التشغيل اكتفاء اقتصادي أسري للمرأة المستفيدة منها؟
- هل تحقق عقود ما قبل التشغيل مكانة أسرية للمرأة؟

2- فرضيات البحث:

إن الفرضيات هي منافذ الحل المحتملة [1] يضعها الباحث كأجوبة مؤقتة لأسئلة بحثه،وعليه فقد وضعت الفروض التالية:

*هي مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص ،تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المادي وهي تعمل تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل،وهي المسئولة عن تنظيم وإدارة سوق العمل وكجزء من تنفيذ السياسة الوطنية للعمالة التي تقررها الحكومة المؤسسة

[1] اسماعيل شعباني،**منهجية البحث في العلوم الاجتماعية**،المعهد الوطني للتجارة،الجزائر،ط1،2005،ص22

الفرضية الأولى :

عقود ما قبل التشغيل لا تحقق الرضا المهني للمرأة المستفيدة منها.

الرضا:

نقصد بالرضا جملة الإشباعات المادية والنفسية والمعنوية التي يحققها العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل.

الرضا المهني:

هو ما يحققه العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل من رضا المعنوي عن كونه عمل وعن الراتب.

الفرضية الثانية:

عقود ما قبل التشغيل تحقق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي للمرأة المستفيدة منها

الاكتفاء الاقتصادي:

نقصد بالاكتفاء الاقتصادي ما إذا كان العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل يلبي مختلف الاحتياجات المتعلقة بالجانب المادي والذاتي للمرأة.

الفرضية الثالثة:

عقود ما قبل التشغيل لا تحقق الاكتفاء الاقتصادي الأسري للمرأة المستفيدة منها.

الاكتفاء الاقتصادي الأسري:

نقصد بالاكتفاء الاقتصادي الأسري من جهة إذا كان العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل يلبي الاحتياجات المادية الأسرية للمرأة غير متزوجة في أسرة التوجيه ومن جهة أخرى إذا كان يلبي الاحتياجات المادية الأسرية للمرأة المتزوجة في الأسرة الزواجية.

الفرضية الرابعة:

عقود ما قبل التشغيل تحقق مكانة أسرية للمرأة.

المكانة الأسرية:

المكانة هي الشرف الإجتماعي أو الهيبة التي يضيفها بعض أعضاء المجتمع على جماعة معينة،والمكانة المكتسبة يكتسبها الفرد بناءا على مل يقوم به من جهد[1].

ونقصد بالمكانة الأسرية هي ما يحققه العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل من قدرة على اتخاذ القرارات والمشاركة فيها والمشاركة في المناقشات التي تدور داخل العائلة سواء كانت عائلة التوجيه بالنسبة للمرأة غير المتزوجة أو الأسرة الزواجية بالنسبة للمرأة المتزوجة.

3- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تقيس الرضا المهني والاقتصادي والاجتماعي للمرأة المستفيدة من برامج عقود ما قبل التشغيل التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل القطاع الإداري،ومن هنا يمكن التعرف على مدى تحقيق هذه البرامج للرضا المهني والاكتفاء الاقتصادي الذاتي والأسري من جهة ومدى تحقيقها للمكانة الأسرية من جهة أخرى،هذا إضافة إلى المساهمة في إثراء التخصص في المواضيع التي تهتم بالمرأة والعمل ،كما يمكن لهذه الدراسة أن تكون كدراسة سابقة لدراسات لاحقة في هذا الموضوع.

4- أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي يتمثل في معرفة ما إذا عقود ما قبل التشغيل تحقق الرضا لدى المرأة المستفيدة منها ،وأهداف فرعية تتمثل في:

- معرفة إذا عقود ما قبل التشغيل تحقق الرضا المهني للمرأة المستفيدة منها.
- معرفة إذا عقود ما قبل التشغيل تحقق الاكتفاء الاقتصادي للمرأة المستفيدة منها.
- معرفة إذا عقود ما قبل التشغيل تحقق مكانة أسرية للمرأة المستفيدة منها.

5- الدوافع اختيار الموضوع:

كل بحث علمي إلا وينطوي على دوافع تجعل الباحث يهتم بموضوع محدد ويسعى إلى معالجته معالجة علمية والدوافع التي جعلتني أهتم بهذا الموضوع هي كالآتي:

[1] أنتوني غدنز،علم الاجتماع،تر:فايز الصياغ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط4،2005،ص76.

1-5 الدوافع الذاتية:

1- الرغبة والميل إلى المواضيع الاجتماعية المتعلقة بالمرأة والعمل ،ومن هنا جاءت الرغبة في دراسة هذا الموضوع.
2- محاولة قياس الرضا لدى النساء حول برامج عقود ما قبل التشغيل يساهم في معرفة فعاليتها في الحياة الاجتماعية للمرأة.

2-5 الدوافع الموضوعية:

1. يدخل الموضوع في مجال تخصص علم الاجتماع العائلي.
2. محاولة إثراء الرصيد العلمي للتخصص.
3. محاولة فهم المشكلة بطريقة علمية.

6- **تحديد المصطلحات الإجرائية للبحث:**

الرضا:جملة الاشباعات النفسية والمادية والمعنوية التي تحقق في إطار العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل.

المرأة العاملة:

تعريف المرأة:

لغة:مشتقة من فعل"مرأ" ومصدرها المروءة وتعني "كمال الرجولة" أو "الإنسانية" ومن هنا كان المرء هو الإنسان والمرأة هي مؤنث الإنسان[1].

تعريف العمل:

مجهود إرادي عقلي أو بدني،يتضمن التأثير على الأشياء المادية وغير المادية لتحقيق هدف اقتصادي مفيد،كما أنه وظيفة اجتماعية تتحقق فيها شخصية الفرد[2].

تعريف المرأة العاملة:هي المرأة التي تشغل وظيفة خارج المنزل في إطار عقود ما قبل التشغيل في مجال القطاع العام.

عقود ما قبل التشغيل: هو جهاز يعمل على الإدماج الاجتماعي للمرأة،وذلك من خلال عقود من شأنها توفير مناصب عمل حسب مؤهلات المرأة الدراسية والشهادات المهنية.

[1]معن خليل عمر،**علم اجتماع الأسرة**،دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن،2002،ص170.
[2]أحمد زكي البدوي،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية إنجليزي-فرنسي-عربي**،الإسكندرية،مصر،ص236.

7- الدراسات السابقة:

7-1 الدراسات العربية:

<u>دراسة كاميليا إبراهيم عبد الفتاح 1989[1]:</u>

لقد عمدت الباحثة كاميليا عبد الفتاح في هذه الدراسة إلى دراسة سيكولوجية المرأة العاملة،وقد تطرقت إلى المواضيع التالية:

- الإشباعات النفسية،والاجتماعية ،والاقتصادية التي تحققها المرأة العاملة عن طريق العمل.
- التغير في موقف المرأة نحوى العاملة نحوى الأبناء والزوج بفعل العمل ونظرة هذا الأخير إلى عملها.

وقد استخدمت الباحثة في دراستها المنهج التجريبي،عن طريق استخدامها للاستمارة والتي وزعت على النساء العاملات ومجموعة ظابطة من غير العاملات،وذلك من أجل معرفة أثر خروج المرأة للعمل على أطفالها ومدى استجابة المجتمع لعملها.

وتمثلت العينة التي استخدمتها في العينة العشوائية البسيطة على أساس وجود فئات مختلفة من العاملات في مستويات مختلفة مع دراسة بعض الحالات.

نتائج البحث:

من خلال البحث الذي قامت به الباحثة توصلت إلى النتائج التالية:

1. المرأة كحقيقة واقعة،دخلت ميدان العمل وتعمل في جميع مجالاته النظرية والعلمية.
2. عمل المرة يحقق لها إشباعات نفسية،و اجتماعية تتعلق بالأهمية والمكانة والشعور بالقيمة.
3. عمل المرأة يحقق لها الأمن الاقتصادي وهذا الأمن يخفف من إحساسها بالتبعية الاقتصادية للرجل،فضلا عن شعورها بالقيمة والمكانة.
4. عمل المرأة يدفع إلى تغير في القيم وبالتالي تغير في أنماط العلاقات الإنسانية بين الرجل والمرأة.
5. عمل المرأة حقق نوع من التكامل الأسري،حيث حقق الرجل نتيجة اشتغال المرأة قدرا كبيرا من التحرر من الأعباء والمسؤوليات المختلفة التي كانت تلقى على كاهله قبل اشتغالها.

[1] كاميليا إبراهيم عبد الفتاح،**<u>سيكولوجية المرأة العاملة</u>**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،1984.

6. عمل المرأة يساعد على الاستقرار النفسي والنضج الانفعالي للأطفال.

القصير عبد القادر[1]:

المجال الزماني للبحث: أجري البحث في أوقات مختلفة عام 1999.

طبيعة الموضوع: كمي.

في نطاق هذه الدراسة تم استخدام جملة من المناهج تلائم موضوعه منها:

- **المنهج المونوغرافي:** أي منهج دراسة الحالة لدراسة الأسرة التي ينصب عليها موضوعه.
- **منهج المسح الاجتماعي:** في سبيل جمع المعلومات عن الأسر.
- **المنهج التاريخي:** و هذا قصد دراسة تطور الأسرة (بماضيها و حاضرها).
- **المنهج المقارن**: لمقارنة ماضي أوضاع الأسرة بحاضرها.

و أهم التقنيات التي تم استخدامها و التي تبرز قيمة موضوعه: المقابلة – الاستمارة.

محتوى الاستمارة:

- احتوت الاستمارة على 131سؤال، 126 سؤال مغلق و 5 أسئلة مفتوحة توزعت على 11 مجموعة.
- تم اختيار العينة العشوائية البسيطة و كان شرطها توزيع الأسر حسب العناوين أي أرقام مكونة من 300 أسرة منها150 رجلا متزوج/ مساكنها في كل حي.

الإشكالية:

..... و بما أن دراستنا هذه تنصب على الأسرة المتغيرة في المجتمع المدينة العربية، نرى أن هذه الأخيرة تندرج أيضا فمن نطاق علم الاجتماع الحضري. و هو علم واقعي تحليلي للحياة الحضرية يهدف إلى دراسة الظاهرات الاجتماعية الناشئة عن تجمع الأفراد في البيئات الحضرية، و الإحاطة العلمية بكافة الناظمة الاجتماعية السائدة، على أساس أن الحياة الاجتماعية عبارة عن نسيج متشابك من العلاقات الاجتماعية المتفاعلة، و تجدر الإشارة إلى أن الاهتمام الشديد الذي نلاحظه عند علماء الاجتماع في البلاد المتقدمة بالأسرة ربما مرجعه إلى تغيرات الواضحة التي طرأت على بنائها ووظائفها، و إلى المشكلات و الأزمات التي تعرضت لها نتيجة للتحولات الاقتصادية و الاجتماعية و التكنولوجية التي يواجهها المجتمع ككل، و التي تتعاظم عاما بعد آخر، و يعود أيضا إلى أن كثير

[1] القصير عبد القادر،**الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة:دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري**،دار النهضة العربية للنشر،بيروت،ط1،1999.

من خبراتنا و عواطفنا و مشكلاتنا تمتد جذورها في الحياة الأسرية التي نشارك بها جميعا بشكل أو بأخر.

و يقر الفرض السابع بضعف العلاقات الاجتماعية القرابية عما كانت عليه في السابق، و ميل الأسرة الحضرية النووية غالى الانفتاح الذي لا يقتصر على الأهل و الأقرباء فقط، بل يشمل الأصدقاء أيضا، و يلاحظ أن كلما ارتفع المستوى الاقتصادي و الثقافي للأسرة ، كانت أكثر استعدادا لتوسيع شبكة علاقات الاجتماعية، و زيارة الأهل و الأصدقاء و استقبالهم.

و توصل النتائج إلى:

1. تميل العلاقات الاجتماعية القرابية عامة إلى الضعف عما كانت عليه في السابق.
2. ترتفع نسبيا نسبة من يزور الأقارب و يستقبلهم فقط في الأحياء الشعبية و المختلفة و تنخفض في الأحياء الحديثة الراقية.
3. ترتفع نسبة من يزور الأقارب و يستقبلهم فقط في الأحياء الحديثة الراقية و تنخفض في الأحياء الشعبية و المختلفة.
4. كلما أن ارتفع مستوى الثقافي و الاقتصادي للأسرة كانت أكثر استعدادا لتوسيع شبكة علاقات الاجتماعية و زيادة استقبال الأهل و الأصدقاء.
5. ترتفع نسبة من يساعد الأقارب ماليا في الأحياء الشعبية و تنخفض في الأحياء الحديثة الراقية، و ذلك بسبب ارتفاع المستوى المادي في مثل تلك الأحياء

7 -2 الدراسات المحلية:

دراسة دحماني سليمان[1]:

هذه الدراسة هي دراسة نظرية خرجت عن المألوف كونه لم تستند على بروتوكول البحث الميداني والتقنيات التي تميز كل بحث سوسيولوجي،وإنما هي دراسة نظرية تحليلية مكتبية وصفية،اعتمدت على ما كتب حول الموضوع وعلى ما هو متوفر من معطيات إحصائية وذلك من أجل الوصول إلى رؤية تكاملية حول واقع الأسرة الجزائرية المعاصرة وتغيراتها من كل المجالات،البنية،العلاقات،والقيم،وهي رؤية تلاءم طبيعة المنهج الأنثروبولوجي.

وتمثلت إشكالية الدراسة في البحث عن معرفة عوامل التحديث والتغير التي طرأت على المجتمع الجزائري،وإلى أي مدى استطاعت الأسرة الجزائرية التوافق مع هذه التغيرات.

[1] دحماني سليمان،**ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية**،رسالة ماجستير،الأنثروبولوجيا،تلمسان،2006/2005.

وقد توصل إلى أن المجتمع الجزائري التقليدي شهد **"صدمة ثقافية"** جراء دخول الاستعمار واحتكاك الثقافة التقليدية بالثقافة الغربية الحديثة،وما حصل من نمط الإنتاج،والتحضر،وانتشار التعليم الحكومي...الخ.ليستنتج في الأخير أن التغيرات التي طرأت على المجتمع الجزائري انعكست على بنية وحجم الأسرة،وهذا ما تؤكده الإحصاءات،لكن هذا لا ينفي استمرار الأشكال الممتدة والموسعة للأسر الجزائرية.

فعلى صعيد العلاقات الاجتماعية عملت عدة عوامل وخاصة التعليم والعمل المأجور على تدعيم وضع المرأة داخل الأسرة،ومساهمتها في مشاركة أكبر في شؤون الأسرة وفي وضع القرار داخلها.

أما على صعيد القيم فقد ساهمت هذه التغيرات في تعديل بعض القيم التقليدية.

دراسة نادية فرحات[1]:

قامت الباحثة بدراسة تحت عنوان خروج المرأة للعمل وأثره على العلاقات الأسرية،حيث تهدف إلى معرفة مدى تأثير خروج المرأة للعمل على الأدوار والعلاقات والوظائف داخل الأسرة ومدى التوفيق بين دورها كأم وزوجة والعمل خارج البيت.

الفرضيات:

1. يؤدي خروج المرأة للعمل على إعادة توزيع الأدوار والوظائف داخل الأسرة.
2. التغير في أدوار المرأة العاملة يسمح لها باحتلال مكانة جديدة.
3. يؤثر إعادة توزيع الأدوار على العلاقات الأسرية.

نتائج الدراسة:

1. خروج المرأة للعمل يسمح بإعادة توزيع الأدوار ودخول أطراف أخرى في تربية الأبناء ورعايتهم وتسيير البيت كالأهل والأقارب ودور الحضانة.
2. أصبحت للمرأة مكانة في البيت حسب أدوارها حيث أصبحت تشارك في ميزانية البيت والسلطة واتخاذ القرار.

[1] نادية فرحات،**خروج المرأة للعمل وأثره على العلاقات الأسرية**،رسالة ماجستير،علم الاجتماع،الجزائر،2002/2001.

دراسة بن زيان مليكة[1]:

من أجل معرفة انعكاسات عمل المرأة على العلاقات الأسرية قامت الباحثة بدراسة ميدانية،وقد انطلقت الباحثة من عدة أسئلة وقد تمثلت فيما يلي:

- ما هي انعكاسات عمل المرأة على تغير الأسرة؟
- هل التحاق الزوجة بالعمل خارجا يؤثر على المستوى المعيشي؟
- ما هي طبيعة العلاقات بين أفراد الأسرة التي تعمل فيها الزوجة؟

ومن أجل الإجابة عن الأسئلة الفارطة وضعت الفرضيات التالية:

- خروج الزوجة للعمل له علاقة بمشاركة زوجها في العمل.
- خروج الزوجة للعمل له علاقة بمشاركة الزوج في تربية الأطفال.
- خروج الزوجة للعمل له علاقة بتحسين المستوى المعيشي.

نتائج الدراسة:

وقد توصلت الباحثة في الأخير إلى النتائج التالية:

1. عمل الزوجة أحدث إنهيار ولو نسبي في تقسيم العمل داخل المنزل،حيث أن الأدوار المنزلية التقليدية أصبحت أقل وضوحا من ذي قبل.
2. رغم المساعدة التي يقدمها الزوج لزوجته في الأعمال المنزلية والمساعدة في تربية الأطفال ،إلا أن أدوار المرأة التقليدية لم تتناقص كثيرا،كما أن مساعدة الزوج لزوجته تكون في أوقات فراغه فقط.
3. المرأة العاملة امرأة متمسكة بعملها الخارجي،زمن أجل الحفاظ عليه تقوم بالعديد من الاستراتيجيات في تنظيم وقتها.
4. عمل المرأة أدى إلى مراجعة لدورها التقليدي فيما يخص استشارتها في أمور أسرتها،وتوسع هذا الدور إلى مرحلة أخذ القرار في هذه الأمور مساواة مع زوجها.
5. الحافز الأساسي لخروج الزوجة للعمل هو الحصول على أجر حتى يتمكن من المساهمة الإيجابية في النفقات المعيشية الأسرية،إضافة إلى الدافع الشخصي.

مناقشة الدراسات السابقة:

[1] بن زيان مليكة،**عمل الزوجة وانعكاساته على العلاقات الأسرية**،رسالة ماجستير،علم النفس،الجزائر،2004/2003.

بعد عرض مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع عمل المرأة من زوايا مختلفة، سيكولوجية،واجتماعية وكيفية تأثير هذا العمل على تغير مكانة ودور المرأة داخل الأسرة بصفة عامة والأسرة الجزائرية بصفة خاصة،كما تطرقت هذه الدراسات أيضا إلى تغير العلاقات الأسرية وانخفاض حدة القيم التقليدية.

وقد كانت الاستفادة من هذه الدراسات في بناء التساؤل الرئيسي للدراسة،إضافة إلى إتاحتها لإمكانية الإطلاع على الجوانب المختلفة للموضوع وقد تطرقت في موضوع دراستي إلى جانب آخر من جوانب موضوع عمل المرأة وهو قياس الرضا حول عمل المرأة في إطار عقود ما قبل التشغيل حيث تطرقت إلى قياس الرضا المهني والاقتصادي(الذاتي والأسري) ومدى إمكانية تحقيق العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل للمكانة الاجتماعية.

8- النظريات المعالجة للموضوع:

8-1 نظرية التغير الاجتماعي:

يقصد بالتغير الاجتماعي كل أنواع التغير التي تحدث تأثيرا في النظام الاجتماعي،أي التي تأثر في البناء المجتمع ووظائفه ،وعلى ذلك فليس التغير الاجتماعي إلا جزء من عملية أكبر وأوسع من عمليات التطور في المجتمع[1]، فعلى صعيد المراكز والأدوار الاجتماعية لأعضاء الأسرة حدثت تغيرات[2] على مستوى السلطة في اتخاذ القرارات وفي ميزانية الأسرة وتسييرها،ولعل من أبرز التغيرات التي طرأت عليها نزول المرأة للعمل الخارجي وتحقيقها لقيمة اجتماعية مرموقة.

من خلال نظرية التغير الاجتماعي يمكن القول أن جملة التغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي طرأت على المجتمعات بصفة عامة والمجتمع الجزائري بصفة خاصة أفرزت العديد من التغيرات على مستوى الأسرة وخاصة على صعيد الأدوار والمكانة والتي مست المرأة بالدرجة الأولى،ومن بين الامتيازات التي منحت للمرأة في ظل هذه التغيرات خروجها للعمل ومشاركتها في الحياة الاقتصادية للأسرة.

[1] محمد بدوي السيد،**المجتمع والمشكلات الاجتماعية**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1988،ص87.
[2] عبد الكريم وآخرون،**المجتمع العربي**،دار النهضة العربية،بيروت،1970،ص84.

-2 نظرية الدور الاجتماعي:

يرتبط المركز الاجتماعي بدور أو أدوار اجتماعية معينة يقوم بها الفرد الذي يحتل هذا المركز،فالمدرسة مركز اجتماعي له أدوار معينة،والمرأة لها أدوار اجتماعية معينة[1]، وقد احتلت المرأة أدوار مختلفة،اختلفت باختلاف المجتمع،فالمرأة في المجتمع التقليدي لها دور معين يقتصر على الأعمال المنزلية وتربية الأطفال،لكن دورها في المجتمع الحديث يختلف حيث يتعدى الأعمال المنزلية إلى الأعمال الخارجية المأجورة إضافة إلى مشاركتها في اتخاذ القرار ومشاركة السلطة مع الرجل.

3-8 اتجاه التفاعلية الرمزية:

في دراستها للأسرة تعتبر من بين النظريات التي انبثقت من نظرية الدور Rôle théorie، (من أهم النظريات التي ركزت على العمليات الداخلية في الأسرة مثل التنشئة الاجتماعية و العلاقات الأسرية)، فهي بهذا تهتم " بعملية التفاعل الاجتماعي القائم على الرموز و تركز على عملية الاتصال".

كما تهتم بدراسة العلاقات داخل الأسرة و تنظر إليها على أنها وحدة من الشخصيات المتفاعلة غير الثابتة – الدينامية - أما الأسرة فهي شيء معاش و متغيرو نام، يفيد هذا الاتجاه أيضا في فهم العلاقة بين الأسرة و المجتمع من خلال التركيز على عمليات التفاعل داخل الأسرة مع ربطها بالتفاعل الاجتماعي الذي يحدث في البناء الاجتماعي للمجتمع، فالأسرة محددة بنمط الحياة الأسري السائد في المجتمع.

وحتى من ناحية السلوك الاجتماعي الذي تربط بالعادة بأعمال **بوسار Bossard** و الذي ذهب إلى أن المواقف الاجتماعية قائمة و موجودة على الطبيعة و حدد مفهومها كما يلي: " و هي مجموعة من المؤشرات خارجة عن نطاق الكائن الحي و لكنها تؤثر عليه و تكون منتظمة كوحدة ذات ترابط منطقي"، إن السلوك الإنساني يحدث في مواقف أسرية و هذه المواقف تقدم أحسن الفرص لفهم هذا السلوك من منظور اجتماعي لذلك فالأسرة هي الجماعات ذات الدلالة بالنسبة للفرد، ذلك لأنها من أولى الجماعات الهامة من الناحية السلوكية، و تشكيل من الناحية المنهجية موقفا استراتيجيا يحتم البدء به عند تحليل المواقف"

[1] فهمي سليم الغزوي وآخرون،**المدخل إلى علم الاجتماع**،دار الشروق،عمان،1992،ص193.

و في هذا الإطار التفاعلي الرمزي تظهر الأسرة أنها وحدة من الأشخاص المتفاعلة فيما بينها و ذلك من خلال مكانة كل شخص داخلها المحدد بمجموعة من الأدوار.

الاستمارة رقم:

المحور الأول:البيانات الشخصية

1- الحالة العائلية: عزباء ☐ متزوجة ☐

2- المستوى التعليمي:

متوسط ☐ ثانوي ☐ جامعي ☐

3- الشهادة المتحصل عليها:

شهادة التكوين المهني ☐ شهادة جامعية ☐

المحور الثاني:عقود ما قبل التشغيل لا تحقق الرضا المهني للمرأة المستفيدة منها

1- ما هي مدة العقد في المنصب الذي تشغلينه؟

سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐

2- هل هو(العقد) قابل للتجديد؟

نعم ☐ لا ☐

3- إذا كان نعم،فما هي مدة التجديد؟

سنة واحدة ☐ سنتين ☐ ثلاث سنوات ☐

4- ما هو ثمن راتبك الشهري:

9000دج ☐ 1500دج ☐

5- ما هو رأيك في راتبك؟

ضعيف ☐ مقبول ☐ جيد ☐

6- ماذا يعني لكي العمل؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة)

1) نتيجة طبيعية لما بلغته من مراحل في الدراسة ومن شهادات ☐

2) ضرورة من أجل تحقيق المتطلبات الاقتصادية ☐

3) وسيلة للشعور بالاحترام والتقدير ☐

4) وسيلة لتجنب المكوث في البيت ☐

المحور الثالث:عقود ما قبل التشغيل تحقق الاكتفاء الاقتصادي الذاتي للمرأة المستفيدة منه

1- هل تتصرفين في راتبك :

وحدك ☐

تشاركين به العائلة ☐

تشاركين به الزوج ☐

2- هل تستطيعين اقتناء الملابس اعتمادا على راتبك؟

نعم ☐ لا ☐

3- هل تستطيعين اقتناء احتياجاتك اليومية من راتبك؟

نعم ☐ لا ☐

4- في حالة مرضك،هل تستطيعين الاعتماد على راتبك في شراء الدواء؟

نعم ☐ لا ☐

المحور الرابع:عقود ما قبل التشغيل لا تحقق الاكتفاء الأسري للمرأة المستفيدة منه

1- من خلال راتبك،هل تشاركين في دخل العائلة ؟

نعم ☐ لا ☐

2- من خلال راتبك،هل تشاركين العائلة في اقتناء مقتنيات المنزل؟

نعم ☐ لا ☐

3- هل تساهمين مع عائلتك في دفع فواتير المنزل(فواتير الماء،الكهرباء،الكراء)؟

نعم ☐ لا ☐

✓ **خاص بالمرأة المتزوجة:**

1- هل تشاركين زوجك في الدخل اليومي؟

نعم ☐ لا ☐

2- اعتمادا على الراتب الذي تتقاضينه،هل تشاركين زوجك في دفع فواتير المنزل ؟

نعم ☐ لا ☐

3- اعتمادا على الراتب،هل تشاركين الزوج في شراء مقتنيات المنزل؟

نعم ☐ لا ☐

4- هل تشاركين زوجك في تلبية احتياجات الأولاد اليومية؟

نعم ☐ لا ☐

5- إذا الجواب نعم،فهل تشاركينه:

أحيانا ☐ غالبا ☐ دائما ☐

المحور الخامس:عقود ما قبل التشغيل تحقق المكانة الأسرية للمرأة

1- هل تتم مناقشتك في المواضيع المتعلقة بالدخل في أسرتك؟

نعم ☐ لا ☐

2- هل تشاركين العائلة في إتخاذ القرارات؟

نعم ☐ لا ☐

✓ **خاص بالمرأة المتزوجة:**

1- هل يستشيرك زوجك في المواضيع المتعلقة بالدخل اليومي؟

نعم ☐ لا ☐

2- هل يشاركك زوجك في اتخاذ القرارات المتعلقة بالأولاد؟

نعم ☐ لا ☐

3- هل يستشيرك زوجك في اتخاذ:

جميع القرارات الداخلية والخارجية ☐

يشاركك في القرارات المتعلقة بالمنزل فقط ☐

لا يشاركك ☐

تمهيد:

البحث العلمي عبارة عن سيرورة من المراحل التي يمر بها الباحث من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمي ومنهجية البحث هي الهيكل الذي يبنى عليه البحث وقد استخدمت في هذا الفصل إلى منهج البحث الكمي كمنهج للدراسة وكتقنية لجمع معطيات الدراسة استخدمت تقنية الاستمارة وقد كان اختياري للعينة اختيار قصدي ومنه كانت عينة بحثي قصدية.

المبحث الأول:المنهج المستخدم :

إن مناهج البحث الاجتماعي هي الطرق الفعلية التي يستعين بها الباحث لحل المشكلات والتي تختلف باختلاف المشكلات والأهداف التي يسعى إليها،وبذلك فإن طبيعة الموضوع الذي يتناوله الباحث هو الذي يحدد اختيار المنهج الملائم،وانطلاقا من طبيعة موضوع بحثي الذي يتمثل في قياس الرضا لدى النساء المستفيدات من برامج عقود ما قبل التشغيل،استخدمت المنهج الكمي التحليلي،نظرا لما تحتاجه المعطيات الميدانية من جمع للبيانات وتفريغها وتبويبها وتصنيفها في جداول قصد الوصول إلى نتائج موضوعية أساسها البيانات الإحصائية.

فالمنهج الكمي "يتمثل في وضع التكرارات وتصنيفها في فئات،ثم جدولتها في سياق ونظام منطقي،ومن حيث مقاومة هذه التكرارات عن طريق النسب المئوية لتوضيح الخصائص الكمية بين المتغيرات،ومن حيث تمثيل البيانات ووضعها في جداول مركبة على أساس إيجاد العلاقة بين متغيرين أو بعدين أو أكثر سواء كانت هذه العلاقة طردية أو سلبية"[1]

المبحث الثاني:التقنية

إن طبيعة موضوع بحثي يحيلني إلى استخدام الاستمارة كأداة لجمع البيانات الميدانية،ويمكن تعريفها بأنها"تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل إزاء الأفراد،وتسمح باستجوابهم بطريقة موجهة والقيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية والقيام بمقارنات رقمية"[2]وقد احتوت الاستمارة على 26 سؤال وقد وزعت عل 60 مبحوثة وقد احتوت على المحاور التالية:

الجدول رقم (01):يمثل محاور استمارة البحث

عنوان المحور	عدد الأسئلة	ترتيب الأسئلة
البيانات الشخصية	03	03-02-01
قياس الرضا المهني لدى المرأة	06	09-08-07-06-05-04
قياس الاكتفاء الذاتي للمرأة المستفيدة من		

[1]محمد سيد الغريب،**تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،ط3،1931،ص415.
[2]موريس أنجرس،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية:تدريبات عملية**،تر:بوزيد صحراوي وآخرون،دار القصبة للنشر،الجزائر،ط2،2006،ص204.

برامج عقود ما قبل التشغيل	04	13-12-11-10
قياس الاكتفاء الأسري للمرأة المستفيدة منه	08	20-19-18-17-16-15-14
قياس ما إذا كانت عقود ما قيل التشغيل تحقق مكانة أسرية للمرأة المستفيدة منها	05	26-25-24-23-22-21

فقد تطرقت في المحور الأول إلى البيانات الشخصية للمبحوثات والتي تمثلت في الحالة العائلية إذا كانت المبحوثة متزوجة أو غير متزوجة،ثم المستوى التعليمي وقد حصرته في المتوسط والثانوي والجامعي مع إهمال المستويات الأخرى نظرا إلى أن المستوى التعليمي المطلوب للحصول على شهادة التكوين المهني يكون ابتداء من المستوى المتوسط،ثم تطرقت إلى الشهادة المتحصل عليها والتي تمثلت في شهادة التكوين المهني و شهادة جامعية.

وفي المحور الثاني تطرقت إلى قياس الرضا المهني للنساء المستفيدات من برامج عقود ما قبل التشغيل من خلال أسئلة حول مدة العقد وإذا كان قابل للتجديد ومدة التجديد وثمن الراتب ثم رأي المبحوثات في الراتب ثم تطرقت إلى السؤال الأخير في هذا المحور والذي يدور حول رأي المبحوثات في العمل.

وفي المحور الثالث تطرقت إلى قياس الاكتفاء الاقتصادي الذاتي للمرأة المستفيدة من برامج عقود ما قبل التشغيل من خلال السؤال على كيفية التصرف في الراتب إذا كان التصرف شخصي أم أن المبحوثة تشارك به أحد الأطراف والذين هم إما العائلة أو الزوج في حالة المبحوثة المتزوجة،ثم تأتي الأسئلة حول ما إذا كان الراتب يوفر للمبحوثة إمكانية شراء الملابس أو إقتناء الحاجيات اليومية أو شراء التداوي في حالة المرض.

أما المحور الرابع فقد تطرقت فيه إلى قياس الاكتفاء الاقتصادي الأسري في أسرة التوجيه بالنسبة للمبحوثة غير المتزوجة وهذا من خلال أسئلة حول ما إذا كانت المبحوثة تشارك في الدخل العائلي وفي شراء مقتنيات المنزل ودفع فواتير المنزل،وفي الأسرة الزوجية(أسرة التناسل) بالنسبة

للمبحوثة المتزوجة وذلك من خلال أسئلة حول مشاركة المبحوثة للزوج في الدخل اليومي ومشاركتها له في دفع الفواتير وشراء مقتنيات المنزل وتلبية احتياجات الأولاد اليومية.

وفي المحور الخامس والأخير تطرقت إلى معرفة ما إذا كان العمل في إطار عقود ما قبل التشغيل يحقق مكانة أسرية للمرأة وذلك على مستويين المكانة الأسرية في أسرة التوجيه بالنسبة للمبحوثة غير متزوجة من خلال أسئلة حول مناقشة العائلة في المواضيع المتعلقة بالدخل في الأسرة وما إذا كانت المبحوثة تشارك العائلة في اتخاذ القرارات وفي الأسرة الزواجية بالنسبة للمرأة المتزوجة كذلك وضعت أسئلة حول ما إذا كان الزوج يستشير الزوجة في مسائل الدخل اليومي وإذا كان يستشيرها في المواضيع المتعلقة بالأولاد وما إذا كان يستشيرها في اتخاذ جميع القرارات أم القرارات المتعلقة بالبيت فقط أم لا يستشيرها بتاتا.

المبحث الثالث:العينة

العينة هي"مجموعة فرعية من عناصر مجتمع بحث معين"[1]وعلى هذا الأساس فقد تم اختيار عينة بحثي من جملة النساء العاملات المستفيدات من برامج عقود ما قبل التشغيل التابعة لوكالة التشغيل الوطنية وقد تم الاختيار كما يلي:

اختيار العينة:

استخدمت العينة القصدية وهي "العينة التي يقوم الباحث باختيار مفرداتها بطريقة تحكمية لا مجال فيها للصدفة،بل يقوم هو شخصيا باقتناء المفردات الممثلة أكثر من غيرها،لما يبحث عنه من معلومات وبيانات"[2].

خصائص العينة:

تتمثل عينة بحثي في النساء المتزوجات وغير المتزوجات ،المتحصلات على شهادة التكوين المهني أو شهادة ليسانس،والمستفيدات من برامج عقود ما قبل التشغيل التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل في مجال القطاع العام.

[1] المرجع نفسه،ص301.
[2] أحمد بن مرسلي،مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والاتصال،ديوان المطبعات الجامعية،ص43.

الجدول رقم(02):يمثل طريقة خصائص العينة

نوع الشهادة / الحالة العائلية	شهادة التكوين المهني	شهادة جامعية	المجموع
عزباء	20	15	35
متزوجة	08	17	25
المجموع	28	32	60

وهنا قد راعيت في اختيار العينة الحالة العائلية للمبحوثة والشهادة المتحصل عليها إضافة على كونها مستفيدة من برامج عقود ما قبل التشغيل التابعة للوكالة الوطنية للتشغيل في القطاع العام.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكننا القول أن المنهج الكمي هو منهج يستخدمه الباحث من أجل الوصول إلى معطيات كمية تتناسب وأهداف البحث الذي يسطره وتقنية الاستمارة باعتبارها تقنية تستخدم في إطار البحوث الكمية أنسب وسيلة لجمع المعطيات الكمية أما العينة فقد كان اختياري لها اختيارا قصديا.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1- إبراهيم عبد الفتاح كاميليا،**سيكولوجية المرأة العاملة**،دار النهضة العربية للطباعة والنشر،بيروت،1984.

2- أحمد خفاشي فاطمة،**الصحة النفسية ومرونة سلط العاملات وغير العاملات**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1995.

3- أحمد رشوان حسين عبد الحميد،**دور المتغيرات الاجتماعية في الطب والأمراض**،المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية،مصر،1983.

4- بدوي السيد محمد،**المجتمع والمشكلات الاجتماعية**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1988.

5- بركات حليم،**المجتمع العربي المعاصر**،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،1986.

6- بن مرسلي أحمد،**مناهج البحث العلمي في علوم الإعلام والإتصال**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

7- بوتفنوشت مصطفى،**العائلة الجزائرية:التطور والخصائص الحديثة**،تر:دمري أحمد،ديوان المطبوعات الجامعية،1984.

8- البيومي محمد أحمد وآخرون،**الأسرة والمجتمع**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2006.

9- الجوهري محمد وآخرون،**ميادين علم الاجتماع**،دار المعرفة الجامعية،مصر،ط5،1980.

10- الخولي سناء،**الزواج والعلاقات الأسرية**،دار النهضة،بيروت،ط2،1983.

11- الرشدان عبد الله،**علم اجتماع التربية**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1983.

12- سليم الغزوي فهمي وآخرون،**المدخل إلى علم الاجتماع**،دار الشروق والتوزيع،عمان،1992.

13- السيد الغريب محمد،**تصميم وتنفيذ البحث الاجتماعي**،دار المعرفة الاجتماعية،الإسكندرية،ط3،1993.

14- شعباني إسماعيل،**منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**،المعهد الوطني للتجارة،ط1،2005.

15- عبد الكريم وآخرون،**المجتمع العربي**،دار النهضة العربية،بيروت،1992.

16- غدنز أنتوني،**علم الاجتماع**،تر:فايز الصياغ،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط4،2005.

17- القصير عبد القادر،**الأسرة المتغيرة في مجتمع المدينة:دراسة ميدانية في علم الاجتماع الحضري والأسري**،دار النهضة العربية للنشر،بيروت،ط1،1999.

18- معن خليل عمر،**علم اجتماع الأسرة**،دار الشروق للنشر والتوزيع،الأردن،2002.

19- موريس أنجرس،**منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية تدريبات عملية**، دار القصبة،للنشر،الجزائر،ط2،2006.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Pierre (B**). Sociologie de l'Algérie**, presses universitaires de France, paris, 4ème ed, 1963.

2- Rabzani (M**) .La vie familiale des femmes algérienne salariées**, Paris, l'Harmattan, coll, Histoire et pespectives méditerranéennes, 1997

3- Jak Havel,**le travail à l'extérieur à la promotion de la femme: la condition de la femme**,ed:amand colin,sans date.

4- Radjia BenAli,**Rôles et statuts dans la famille Algérienne contemporaine :changement et répercussion** , université de batna,2009.

أطروحات الدكتوراه.

- عوفي مصطفى،***الوضع الإجتماعي للمرأة* العاملة في القانون المعاصر**،رسالة دكتوراه دولة في علم اجتماع التنمية،قسنطينة،2003/2002.

رسالات الماجستير:

1- بن زيان مليكة،**عمل الزوجة وإنعكاساته عل العلاقات الأسرية**،رسالة ماجستير في علم النفس،قسنطينة،2004/2003.

2- دحماني سليمان،**ظاهرة التغير في الأسرة الجزائرية**،رسالة ماجستير في الأنثروبولوجيا،تلمسان،2006/2005.

3- ضيف ياسين،**إعادة إنتاج المؤسسة الاقتصادية العائلية في الجزائر**،رسالة ماجستير،كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية،ورقلة،2011.

4- نادية فرحات،**خروج المرأة للعمل وأثره على العلاقات الأسرية**،رسالة ماجستير في علم الاجتماع،الجزائر،2002/2001.

المجلات والدوريات:

1- تماضري زهري حسون،**تأثير عمل المرأة على التماسك الأسري في المجتمع العربي**،مجلة الأمن والحياة،العدد114،أفريل،1996.

2- العياشي عنصر،**الوطن العربي من الأبوية إلى الشراكة**،مجلة الأسرة في عالم الفكر،العدد3،2008.

المعاجم والقواميس:

1- البدوي أحمد زكي،**معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية:انجليزي-فرنسي-عربي**،الإسكندرية،مصر،2006.

2- عاطف غيث محمد،**قاموس علم الاجتماع**،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2006.

الوثائق:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**قانون الأسرة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر.

المراجع الإلكترونية:

www.ANEM.dz.

الخاتمة:

في ختام بحثي هذا أشير إلى أهمية تناول ظاهرة الرضا لدى النساء العاملات حول برامج عملهن بمختلف أبعاد هذا الرضا،سواء كان رضا مهني أو اقتصادي،أسري أم ذاتي، حيث أن موضوع خروج المرأة للعمل قد استرعى اهتمام الباحثين العرب بصفة عامة والباحثين الجزائريين بصفة خاصة وقد أظهرت نتائج هذه البحوث خروج المرأة -في المجتمعات العربية والمجتمع الجزائري- للعمل ودوافع خروجها من جهة،ومن جهة أخرى أظهرت النتائج أثار ونتائج خروج المرأة للعمل على الصعيد الذاتي والأسري.

ويبقى موضوع عمل المرأة وما يتفرع عنه من مواضيع متصلة به من بين الظواهر الهامة في المجتمع التي يجب الاهتمام بها والوقوف عندها.